Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 1, No. 10, Mar. 2018

Published on Web 01/3/2018

MISURATA UNIVERSITY

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، المجلد الأول ـ العدد العاشر، مارس 2018م

رسالةٌ متعلقةٌ بـ(جَاءَ زَيْدٌ) تأليف: السيد أحمد بن زيني دحلان (ت1304هـ)

تحقيق د. عمر علي سليمان الباروني

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن علماء السلف كانوا يتسمون بالموسوعية؛ فنرى الواحد منهم يؤلف في كثير من العلوم والفنون، ونرى الكتاب الواحد من كتبهم يضم بين دفتيه كثيرًا من المسائل المتنوعة في شتى العلوم والفنون، فهم لا يقفون عند علم واحد- خلاف حال علماء اليوم-؛ بل نراهم يغوصون في بحار كثير من العلوم، سواء أكانت هذه العلوم في فنون متقاربة أم متباعدة، فالمفسر منهم نحوي، وهو بلاغي، وفلكي، ورياضي، وهكذا، ومن العلماء السابقين الذين اتسموا بهذه السمة العظيمة الشيخ: أحمد بن زيني دحلان (ت1304هـ)، الذي ألف في كثير من العلوم، وجمع في بعض تصانيفه فنون شتى، كان من بين هذه التصانيف رسالته الموسومة بـ(رسالة متعلقة بجاء زيد)، وهي التي بين يدي التحقيق.

ولما وقفت على مخطوط هذه الرسالة، رأيت أن أخرجها إلى النور في حلة جديدة؛ إحياءً لذكر صاحبها وتعريفًا به وبفضله، ولتزويد الطلاب المبتدئين برسالة مختصرة شاملة لأهم الفنون، من نحو، وصرف، وبلاغة، وعروض، ومنطق، وغيرها.

وقد قدمت للتحقيق بقسم دراسي، ذكرت فيه تعريفًا بالمؤلف، وتعريفًا برسالته. واعتمدت في تحقيقي على نسخة مخطوطة فريدة، ونسختين مطبوعتين قديمًا، وسرتُ في تحقيقي على النهج المتعارف عليه بين المحققين.

والله الموفق

القسم الدراسي

أولًا– التعريف بالشيخ أحمد دحلان

1–(اسمه)[1]: هو الشهاب أبو العباس أحمد بن زيني بن أحمد دحلان المكي الشافعي. وفي شجرة النور الزكية: "أحمد بن زين العابدين دحلان"[2].

وقد أفرد ترجمته بالتأليف تلميذه (أبو بكر شطا الدمياطي المكي)، برسالة مطبوعة، سماها: نفحة الرحمن في مناقب شيخنا سيدي أحمد دحلان[3].

2–(مولده ووفاته)[4]: ولد المؤلف بمكة سنة (1231هـ)= (1816م)، أو (1232هـ)= (1817م)، وتوفي بالبلد الحرام (المدينة) في شهر محرم، سنة (1304هـ)= (1886م)، وذكر صاحب الحلية أنه دفن في مقبرة المعلى بمكة المكرمة، وهذا يعني أنه نقل ليدفن في مسقط رأسه، والله أعلم.

3–(طلبه للعلم ومكانته العلمية): كانت بداية الحياة العلمية للشيخ أحمد دحلان بحفظ القرآن الكريم؛ فحفظه وهو صغير، ثم طلب العلم وأخذ عن كثير من علماء المسجد الحرام[5]، وولي وظيفة المفتي سنين طويلة[6]، قال صاحب الحلية: "سار في منهج العلم والأدب من صغره، واعتاد قطف ثمرات الرفعة من ابتداء عمره، وحضر دروس الأفاضل، إلى أن جلس معهم على مائدة الفضائل، ثم لا زال يترقى مقامه، ويخضع له مطلوبه ومرامه، إلى أن انفرد في جلالته، وانجلبت القلوب على مهابته"[7]، حتى صار "رئيس العلماء، وشيخ الخطباء"[8]، و"شيخ مشايخ الحرمين في وقته"[9]، ومفتي الشافعية بمكة[10]، وفي عداد المؤرخين[11]، و"خاتمة المحققين"[12]، و"رئيس علماء الحجاز، ومقدمهم في الحقيقة والمجاز، وكانت الإمارة الحجازية تنظر إليه بعين الرعاية، وتضمه إليها ضم العناية، ولم يزل مقامه يعلو، وقدره يسمو، إلى أن اختارته الآخرة، للمراتب الفاخرة"[13]، وكان "أكثر اعتماده على أسانيد المصريين وأثباتهم"[14]. و"كان مدمنًا على الدرس، خصوصًا الحديث، حتى قالوا: صار البخاري عنده ضروريًّا كالفاتحة"[15].

4–(أخلاقه وصفاته): وصفه الكتاني فقال: هو "العلامة المشارك الصالح، أحد من نفع الله به الإسلام في الزمن الأخير"[16]. ووصفه ابن البيطار بأنه "فريد العصر والأوان، علي الهمة عظيم الشان، علم العلماء الأعلام، وملجأ السادة الكرام، عمدة الأفاضل، ونخبة ذوي الشمائل، من طار ذكره في الأقطار، واشتهر فضله

وقدره في النواحي والأمصار، واعترف له ذوو الإجلال، بأنه قد استوى على ذروة الكمال...، فازداد حبه لدى الخاص والعام، وعظمته قلوب الأهالي والحكام، وكان لطيف المعاشرة، حسن المسايرة"[17].

5-(شيوخه): أخذ الشيخ أحمد دحلان عن مجموعة من علماء عصره، من أشهرهم: أحمد الدمياطي المكي[18]، وأحمد بن عثمان العطار المكي، والشمس محمد بن حسين الحبشي الباعلوي[19]، وأبو الفوز أحمد بن رمضان المرزوقي[20]، ومحمد الكتبي الكبير الحنفي، والوجيه عبد الرحمن الكزبري[21].

6-(تلاميذه): ولي المؤلف الإفتاء والتدريس بمكة[22]؛ فأخذ عنه كثير من طلاب العلم، دراسة، وقراءة، ورواية، وإجازة، منهم: أحمد بافقيه بن عبد الله الشافعي[23]، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن شهاب الباعلوي[24]، والحبيب السيد حسين حبشي[25]، والحبيب السيد علوي بن أحمد السقاف الشافعي المكي[26]، وحسن بن محمد بن المالكي المكي، الشهير بابن زهيراه[27]، ورحمت الله بن خليل الدهلوي الهندي، ألف كتابه (إظهار الحق) بأمر من السيد أحمد زيني دحلان[28]، وسالم بن عيدروس الباعلوي المكي، والشهاب أحمد بن إسماعيل البرزنجي[29]، وأبو العباس أحمد بن محمد بناني الرباطي[30]، وعبد الحي بن عبد الحليم السهالوي اللكهنوي[31]، وعبد القادر مشاط المالكي المكي[32]، وأبو عبد الله محمد الطيب بن الشيخ محمد النيفر الأكبر[33]، وعمر شطا الدمياطي المكي[34]، ومحمد بن أحمد بن سالم بن محمد الصباغ المصري المكي[35]، ومحمد الإمام بن إبراهيم السقا المصري[36]، ومحمد مكي بن محمد بن محمد بن حسين الكتبي الحنفي المكي[37].

7-(مصنفاته): ترك السيد أحمد زيني دحلان مصنفات كثيرة، تدل على غزارة علمه، وهذه المصنفات في علوم وفنون كثيرة، ما يدل على تبحره وتفننه فيها؛ "فكانت له كتابات حسنة، وتأليفات مستحسنة"[38]، فقد "كتب تاريخ مكة وأحوالها السياسية إبان القرن الإسلامي الأول"[39].

ومن مصنفاته التي تركها بين مطبوع ومخطوط: أسنى المطالب في نجاة أبي طالب[40]، "وهو مختصر من خاتمة كتاب السيد محمد بن رسول البرزنجي الكردي، المتوفى سنة 1103 مع إضافات"[41]، و"ترجمه إلى لغة (أردو) المولوي الحكيم مقبول أحمد الدهلوي"[42]. تاريخ طبقات العلماء، رتبهم بترتيب عجيب، جمع الشافعية على حدتهم، والحنفية على حدتهم، وهكذا بقية المذاهب[43]. ترجمة شيخه عثمان بن حسن الدمياطي الشافعي الأزهري المكي[44].تقريب الأصول لمعرفة الوصول لمعرفة الرب والرسول[45]. تنبيه الغافلين

مختصر منهاج العابدين[46]. ثبتٌ[47] في فهرسة شيوخه. الجداول المرضية في تاريخ الدولة الإسلامية[48]، أو تاريخ الدول الإسلامية بالجداول المرضية[49]، وهو تاريخ مجدول لخص فيه (المشرع الروي في مناقب السادات آل باعلوي)[50]. حاشية على الإظهار في التجويد. حاشية على الزبد في الفقه[51]. حاشية على السمرقندية في علم البيان[52]، أو حاشية على السمرقندية في الآداب[53]، هكذا ورد، ولعل الصواب الأول. حاشية على فتح المعين (لم يكملها)[54]. خلاصة الكلام في أمراء البلد الحرام[55]، من زمن النبي- عليه السلام- إلى وقتنا هذا بالتمام[56]. دعاء البخاري وطريقة ساداتنا باعلوي (تصوف)[57]. رسالة تتعلق بجاء زيد[58]، أو رسالة إعراب جاء زيد. رسالة الاستعارات. رسالة في بيان العلم من أي المقولات[59]. رسالة في جواز التوسل[60]. رسالة في الرد على الشيخ سليمان أفندي (فقه شافعي)[61]. رسالة في الرد على الوهابية[62]، أو هو الدرر السنية في الرد على الوهابية[63]. انتقد فيه بعض نواحي المذهب[64]. رسالة في صيغ الصلوات على النبي- صلى الله عليه وسلم-[65]. رسالة في علم الجبر والمقابلة. رسالة في علم الوضع[66]. رسالة في فضائل الصلاة على النبي- صلى الله عليه وسلم-[67]. رسالة في كيفية المناظرة مع الشيعة والرد عليهم[68]. رسالة في مباحث البسملة[69]. رسالة في المبنيات[70]، وهي هذه الرسالة التي بين يدي التحقيق. رسالة في المقولات. رسالة في وعيد تارك الصلاة[71]. رسالة متعلقة برؤية الباري[72]. رسالة متعلقة بقوله تعالى: (ما أصابك من حسنة فمن الله)[73]. سيرة الدحلانية، "شملت تواريخ الأسرات العربية الكبيرة"[74]. ولعله الكتاب نفسه تالي الذكر، لكن هذا خصص بالأسر العربية، والتالي بالسيرة النبوية. السيرة النبوية، وهي مشهورة جدًّا، ولقيت إقبالًا كبيرًا، طبعت مرارًا[75]، ويذكرها بعضهم بـ"السيرة النبوية والآثار المحمدية"[76]. ألفه في مكة نحو سنة 1278هـ= 1861م، ويعرف- أيضًا- بالسيرة الدحلانية[77]. شرح رسالة في التوحيد[78]. شرح على الآجرومية[79]، "ألفه في الطائف عند مسجد سيدنا عبد الله بن عباس- رضي الله عنهما- سنة إحدى وتسعين ومائتين بعد الألف من الهجرة النبوية"[80]. شرح على ألفية ابن مالك في النحو[81]، وهو المسمى: (الأزهار الزينية في شرح متن الألفية في النحو)[82]. شرح على العقائد[83]. فتح الجواد المنان على العقيدة المسماة بفيض الرحمن، وهو نفسه فتح الجواد المنان شرح فيض الرحمن في العقائد[84]. الفتح المبين في سيرة الخلفاء الراشدين، وأهل البيت الطاهرين[85]، قال أدورد فنديك عن هذا الكتاب: "هو من أحسن الموجزات في تاريخ القرن الأول للإسلام"[86]. الفتوحات الإسلامية، بعد مضي الفتوحات النبوية[87]. الفوائد الزينية في شرح الألفية

للسيوطي[88]. كتابات على الكتب الستة[89]. متن صغير في علم البيان[90]. منهل العطشان في فتح الرحمن في علم القراءات[91]، أو منهل العطشان على فتح الرحمن في القراءة[92]، أو منهل العطشان على فتح الرحمن في تجويد القرآن[93]. النصر في أحكام صلاة العصر، أو رسالة النصر في ذكر وقت صلاة العصر[94].

8-(عصره)[95]: عاش الشيخ أحمد زيني دحلان في عصر الأشراف العثمانيين (1840- 1883م)، وكانت أهم الفترات بالنسبة للتاريخ الحديث للأشراف تلك الفترة التي تبدأ بعام (1840م)، وهو العام الذي شهد إلحاق الحجاز بحكم السلطنة العثمانية مباشرة، بدلًا من حكم الأسرة العلوية ومحمد علي باشا في مصر، وهي فترة شهدت حكم سبعة من أشراف مكة للحجاز، إلى جانب اثنين وعشرين واليًا عثمانيًّا، وكان الشيخ أحمد دحلان صديقًا مقربًا لآخر أربعة من حكام الأشراف الذين حكموا الحجاز، وهم: الشريف عبد الله (1858-1877م)، والشريف حسين الأول (1877- 1879م)، والشريف عبد المطلب (1879- 1881م)، والشريف عون الرفيق (1871).

وفي القرن التاسع عشر كان المذهب الشافعي منتشرًا في ربوع غرب الجزيرة العربية، التي تضم الحجاز مقر حكم الأشراف؛ فكان الشافعيون يمثلون جمهرة طلاب الحرم المكي وأساتذته، وعليه فقد ولي دحلان منصب مفتي مكة في عهد الشريف عبد الله، وكان ذلك في عام 1871م، فعهدت إليه مسؤولية الفتوى وتفسير الأحكام الشرعية، واتسع نطاق الإفتاء في عهده ما استدعى تعيين مساعد له يدعى (أمين الفتوى).

ثانيًا- التعريف بالرسالة

سيكون الحديث عن الرسالة في الجوانب الآتية:

1- (عنوان الرسالة): ورد عنوان الرسالة بمسميات متقاربة جدًّا؛ فورد على غلاف النسخة المخطوطة باسم (رسالة في إعراب جاء زيد)، وورد في بعض المصادر باسم (رسالة تتعلق بجاء زيد)[96]، وورد باسم (رسالة إعراب جاء زيد)[97]، وورد باسم (رسالة تتعلق بجاء زيد من إعراب وتصريف)[98]، ويبدو أن العنوان الأخير مأخوذ مما جاء في مقدمة المؤلف، حيث قال: " فهذه كلمات...، تتعلق بقولك: (جاء زيد)، من إعراب وتصريف وغيرهما". وقد اخترت لها من بين هذه العناوين (رسالة متعلقة بجاء زيد).

2- (صحة نسبتها إلى المؤلف): لا شك في نسبة الرسالة إلى الشيخ أحمد بن زيني دحلان، فقد ورد اسمه على غلاف النسخة المخطوطة، وفي خاتمة ناسخها، ونسبها إليه السفاطوني في حاشيته تشويق الخلان على

شرح السيد أحمد دحلان على الآجرومية[99]، ونسبها إليه البغدادي في هدية العارفين[100]، وكذلك في خزانة التراث بمركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية[101].

3- (محتوى الرسالة): ذكر الشيخ أحمد دحلان في مقدمة رسالته هذه أنه سيتناول فيها ما يتعلق بجملة (جاء زيد) من إعراب وتصريف وغيرهما؛ فذكر في طي رسالته ما صرح به، فكان مجمل ما ذكره على النحو الآتي:

* إعراب جملة (جاء زيد)، وأهمية الإعراب في تبيين المعاني المختلفة في الجملة الواحدة، كما هو الحال في جملة (ما أحسن زيدًا)، وجملة (لا تأكل السمك وتشرب اللبن).

* أصل الفعل (جاء)، واشتقاقه، وهل أصل الاشتقاق من الاسم أم من الفعل؟

* الفعل الماضي، هل هو لازم أم متعدٍّ؟ وما يتعلق بالتعدي واللزوم.

* نوع المد في الفعل (جاء)، وسرد ما يتعلق بأنواع المدود ومدتها الصوتية حسب علماء التجويد.

* (الفاعل النحوي) ورفعه، وعلة رفعه.

* المعرفة والنكرة، وما يتعلق بهما من أحكام.

* الجملة (النحوية والبلاغية) وأنواعها.

* القضايا المنطقية، ومقولات الحكماء وما يتعلق بها.

4- (سبب تأليف الرسالة): ذكر المؤلف سبب تأليفه هذه الرسالة في مقدمتها فقال: "فهذه كلمات جمعتها بقصد التمرين للأطفال المتعلمين، تذكرهم كثيرًا من القواعد، وتحثهم على تحصيل الفوائد".

5- (المؤلفات المماثلة): لم أر من المؤلفات المشابهة لـ(رسالة متعلقة بجاء زيد) إلا رسالة واحدة، مجهولة المؤلف، عنوانها (رسالة فيما يتعلق بجملة قام زيد)، تبدأ بقوله: "فاعلم جعلني الله وإياك من العصابة الناجية، ومنحنا بفضله العطف والعافية، إن الخوض في العلوم من أفضل القربات..."، وتنتهي بقوله: "وقال الرضي جملة الشرط كلام، والأول المعول عليه، وهي جملة صغرى؛ لكونها تقع خبرًا عن مبتدأ، سواء كان الفاعل مضمرًا أو ظاهرًا".

ومحتواها قريب من محتوى رسالة الشيخ دحلان، نحو، وصرف، إلخ. تقع في عشر لوحات بلوحة الغلاف. وهي نسخة مكتبة الأزهر، رقم النسخة: (322916).

6- (نُسخ الرسالة): على الرغم من بحثي المستمر عن نسخ الرسالة فإنني لم أعثر إلا على نسخة واحدة مخطوطة، ونسختين مطبوعتين، وهذه النسخ متقاربة جدًّا، خاصة المطبوع منها، وأدناه وصف للنسخ الثلاث:

1- النسخة المخطوطة: هي نسخة جامعة الملك سعود. تقع في عشر (10) لوحات، وفي كل صفحة خمسة وعشرين (25) سطرًا، بمقاس (24,5×17)سم، نسخة حسنة، خطها معتاد. نسخها (أحمد بن محمد بن حسين بن عبد الله بن أبي بكر الحبشي علوي)، سنة (1270هـ). ليس عليها تصحيحات إلا في موضع واحد، ولا يوجد عليها تعليقات.

كان الفراغ من جمعها (13) من ذي الحجة سنة (1269هـ)، وكان الفراغ من نسخها يوم الإثنين (23) من شعبان (1270هـ)؛ فهي منسوخة من نسخة المؤلف والله- تعالى- أعلم. ورمزت إليها برمز (خ)= المخطوطة.

2- النسخة المطبوعة ضمن مجموع يشتمل على أربع رسائل، طبع بالمطبعة الميرية الكائنة بمكة المحمية، سنة (1311هـ)، في عهد السلطان عبد الحميد خان. ورمزت إليها برمز (طق)= الطبعة القديمة.

3- النسخة المطبوعة بهامش شرح المكودي على الآجرومية، بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية سنة (1355هـ- 1936م). ورمزت إليها برمز (طح)= الطبعة الحديثة.

7- (نماذج مصورة من النسخة المخطوطة):

الصفحة الأولى



الصفحة الأخيرة



Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 1, No. 10, Mar. 2018



Published on Web 01/3/2018

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، المجلد الأول ـ العدد العاشر، مارس 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

[المقدمة]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛ فهذه كلمات جمعتها بقصد التمرين للأطفال المتعلمين، تذكرهم كثيرًا من القواعد، وتحثهم على تحصيل الفوائد، تتعلق بقولك: (جاء زيد)، من إعراب وتصريف وغيرهما، والله المسؤول في النفع {بها}[102]، وجعلها خالصة لوجهه الكريم، وهذا أوان الشروع في المقصود.

[إعراب]: جاء زيد

إعراب هذا التركيب: (جاء) فعل ماضٍ مبني على فتح ظاهر، لا محل له من الإعراب، و(زيد) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، وإن شئت قلت: ورفعه ضمة ظاهرة في آخره، فإن نطق به موقوفًا تقول: مرفوع بضمة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل الوقف[103].

فإن قيل: ما حقيقة البناء؟ فالجواب: أنه قيل: إنه لفظي[104]، وعرفوه بأنه: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، ولا إتباعًا، ولا نقلًا، ولا تخلصًا من سكونين[105].

وقيل: إنه معنوي[106]، وعرفوه بأنه: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة[107]، والقولان يجريان في الإعراب؛ فقيل: إنه لفظي[108]، فيعرف بأنه: ما جيء به لبيان مقتضى العامل، من حركة، أو سكون، أو حذف[109]. وقيل: إنه معنوي[110]، فيعرف بأنه: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا[111].

[بناء الفعل]

فإن قيل: لم بني (جاء) وكل فعل ماضٍ؟ فالجواب: أن الأصل في الأفعال البناء[112] وما جاء على أصله لا يسأل عنه[113]. فإن قيل: لم كان الأصل في الأفعال البناء؟ فالجواب: أنه إنما كان الأصل فيها البناء؛ لأنها لا تتوارد عليها معانٍ تفتقر إلى الإعراب[114]؛ فلم تستحق الإعراب بل البناء، كما أن الحروف كذلك[115]، بخلاف الأسماء؛ فإن الأصل فيها الإعراب؛ لتوارد المعاني المختلفة عليها، كالفاعلية، والمفعولية[116]، والإضافة، {وذلك}[117] كما في {نحو}[118] قولك: ما أحسن زيدًا، فإنه إن كان المراد به التعجب يقال: ما أحسنَ زيدًا! بفتح نون (أحسن) ونصب (زيدًا)[119]، وإعرابه[120]:

[إعراب: ما أحسن زيدًا]

(ما) تعجبية نكرة {تامة}[121]، مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ومعناها: شيء عظيم يتعجب منه[122]. و(أحسن) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير يعود على (ما)، والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ. و(زيدًا) مفعول به.

وإن أريد الاستفهام يقال: ما أحسنُ زيدٍ؟ بضم النون من (أحسن)، وجر (زيد)[123]، والمعنى: أيُّ أجزاء زيد أحسن؟[124]. وإعرابه: (ما) اسم استفهام، مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. و(أحسن) خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. و(زيد) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وإن أريد النفي يقال: ما أحسنَ زيدٌ، بفتح النون من (أحسن)، ورفع (زيد) ، والمعنى: لم يقع من زيد إحسان[125]. وإعرابه: (ما) نافية. و(أحسن) فعل ماضٍ. و(زيد) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

فهذه المعاني- أعني الفاعلية والمفعولية والإضافة- تواردت على (زيد)، ولم تتميز إلا بالإعراب؛ فلهذا كان الأصل في الأسماء الإعراب، بخلاف الأفعال[126].

[إعراب: لا تأكل السمك وتشرب اللبن]

فإن قيل: يرد على قولكم: (الأصل في الأفعال البناء) الفعل المضارع؛ فإنه معرب[127]. فالجواب: أنه إنما أعرب لأنه أشبه الأسماء في توارد المعاني المختلفة عليه[128]؛ فاستحق الإعراب، وذلك نحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإنه يحتمل النهي عن الاثنين اجتماعًا وانفرادًا، والنهي[129] عن المصاحبة، والنهي عن الأول وإباحة الثاني، وهذه المعاني لا تتميز إلا بالإعراب.

فإذا أردت النهي عنهما اجتماعًا وانفردًا تقول: لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبن، بجزم الفعل الأول والثاني. وإعرابه: (لا) ناهية. و(تأكل) فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية، وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، والفاعل مستتر {فيه}[130] وجوبًا، تقديره: أنت. و(السمك) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

(وتشرب) الواو حرف عطف، {و}[131](تشرب) فعل مضارع معطوف على (تأكل)، والمعطوف على المجزوم مجزوم، وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، والفاعل مستتر وجوبًا، تقديره: أنت. و(اللبن) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

وإن أريد النهي عن المصاحبة يقال: لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن، بجزم الفعل الأول ونصب الثاني. وإعرابه: (لا) ناهية. و(تأكل) فعل مضارع مجزوم، إلى آخر ما مر. (وتشرب) الواو واو المعية، و(تشرب) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية الواقعة في جواب النهي، والفاعل مستتر [فيه][132]. و(اللبن) مفعول{به}[133]، و(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الكلام السابق. ومنهم من جعله مفعولاً معه، والمعنى: أنهاك عن أكل السمك وشرب اللبن، أي أن تصحب بالسمك اللبن.

وإن أريد النهي عن الأول وإباحة الثاني يقال: لا تأكلِ السمك وتشربُ اللبن، بجزم الفعل الأول، ورفع الثاني. وإعرابه: [لا تأكل][134] مثل الذي تقدم. (وتشرب) الواو للاستئناف، و(تشرب) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، والفاعل مستتر. و(اللبن) مفعول، والمعنى: أنهاك عن أكل السمك، ولك شرب اللبن[135].

فهذه المعاني الثلاثة تواردت على (تشرب)، ولم تتميز إلا بالإعراب؛ فلهذا استحق الفعل المضارع الإعراب، بخلاف الماضي والأمر[136].

فإن قيل: إنه قد تتوارد على الماضي معانٍ مختلفة، ومع ذلك لم يعربوه، وذلك نحو قولك: ما صام زيدٌ واعتكف، فإنه يحتمل أن المعنى على نفي الأمرين عنه، أي: ما وقع منه صوم ولا اعتكاف، أو على نفي الأول مصاحبًا للثاني، أي: ما صام حال كونه معتكفًا، أو على نفي الأول وثبوت الثاني، أي: ما صام وقد حصل منه الاعتكاف. فالجواب: أن هذا مثال نادر لا عبرة به، أو أنا لا نسلم أن التمييز هنا يتوقف على الإعراب، بل يتأتى أن تقول[137]: ما صام وما اعتكف، وما صام معتكفًا، وما صام وقد اعتكف[138].

وبعضهم أجاب بأن وضع الماضي باعتبار نطق العرب به غير قابل للإعراب؛ فلا يغير عما نطقوا به[139]، وهذه حكم تلتمس لتوجيه ما نطقت به العرب؛ تثبيتًا للقواعد، فيكتفى فيها بأدنى مناسبة، فلا تقوى على هذا التدقيق.

فإن قيل: يرد على قولكم: إن المضارع يستحق الإعراب، بناؤه إذا اتصلت به نون التوكيد أو نون النسوة؛ فإنه يبنى مع الأولى على الفتح، ومع الثانية على السكون[140]، مع أن موجب الإعراب موجود فيه.

فالجواب: أنه إنما بني مع النونين لأنهما من خواص الأفعال، فأبعد شبهه بالأسماء فرجع إلى أصله وهو البناء(141).

فإن قيل: لِمَ بني مع نون التوكيد على حركة، وكانت الحركة فتحة، ومع نون النسوة على السكون(142)؟ فالجواب: أنه إنما بني مع نون التوكيد على حركة، مع أن الأصل {في المبني}(143) أن يسكن؛ لأنه لما كان مستحق الإعراب بنوه على حركة؛ للإشارة إلى أن بناءه(144) طارئ، وأن له أصلًا في الإعراب، وكانت الحركة فتحة للخفة؛ لأنه حصل له ثقل بسبب تركبه مع نون التوكيد، وإنما بني على السكون مع نون النسوة؛ لأن الأصل في المبني أن يسكن، وما جاء على أصله لا يسأل عنه(145).

وبعضهم قال: إنه يستحق البناء على حركة لا على السكون؛ لأن له أصلًا في الإعراب؛ فيحتاج بناؤه على السكون إلى حكمة، فيقال: حملًا على الماضي إذا اتصل بالضمير، نحو: النسوة ضربن(146).

فإن قيل: لِمَ بني (جاء) على حركة مع أن الأصل في المبني أن يسكن؟ ولِمَ كانت الحركة فتحة؟ فالجواب: أنه إنما بني على حركة لأنه أشبه المضارع في وقوعه صفة، [وصلة](147)، وخبرًا، وحالًا، تقول: مررت برجل يضرب، وبرجل ضرب، وجاء الذي يضرب، والذي ضرب، وزيد يضرب، وزيد ضرب، وجاء زيد يضحك، وجاء زيد {و}(148) قد ضحك، فلما أشبه المضارع {المعرب}(149) فيما ذكر بني على حركة؛ لأن المضارع معرب، والأصل في الإعراب الحركة، وإنما كانت الحركة فتحة للخفة؛ لأن الفعل ثقيل، فناسبه التخفيف، والفتحة أخف الحركات(150).

فإن قيل: لِمَ كان الفعل ثقيلًا؟ فالجواب: أنه إنما ثقل بسبب تركب معناه؛ لأنه موضوع للحدث والزمان(151).

[أصل الفعل: جاء]

فإن قيل: ما وزن (جاء)؟ فالجواب: أن وزنه فَعَلَ، بفتح العين؛ فالجيم فاء الكلمة، والألف عينها، والهمزة لامها.

فإن قيل: ما أصل عين الكلمة– أعني: الألف–؟ فالجواب: أن أصلها ياء؛ لأنه من المجيء؛ فأصله: جيأ(152)، بفتح الجيم والياء، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا؛ فصار: جاء(153).

فإن قيل: ما يسمى هذا الفعل عند الصرفيين؟ فالجواب: أنه يسمى أجوف[154]، وذا[155] الثلاثة؛ لأنه معتل العين[156]؛ وذلك لأن الصرفيين قسموا الفعل إلى: سالم[157]، وغير سالم[158]، {و}[159] يعنون[160] بالسالم ما سلمت حروفه الأصلية- التي تقابل بالفاء والعين واللام- من الهمزة والتضعيف، ومن حروف العلة، كـ(ضرب، ونصر، وعلم)، فإن كل واحد منها يسمى سالمًا[161].

وغير السالم إما مهموز الفاء، أو العين، أو اللام[162]، نحو: (أمر، وسأل، وقرأ)[163]، وإما مضاعف[164]، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد[165]، كـ(ردَّ)، وإما معتل[166]، وهو ما كان أحد أصوله حرف علة[167]، والمعتل من حيث هو- سواء كان في الأسماء أو[168] الأفعال- سبعة أقسام:

الأول- معتل الفاء، ويسمى: مثالًا[169]؛ لمماثلته الصحيح في احتمال الحركات[170]، وذلك نحو: (وعد)، فالواو مفتوحة في المبني للفاعل، مضمومة في المبني للمفعول؛ فهي حرف علة محتملة للحركة، كـ(نَصَرَ)، و(نُصِرَ)، بالبناء للفاعل والمفعول.

والثاني- معتل العين، ويسمى أجوف؛ لخلو جوفه عن حروف الصحيح، ويقال له: ذو الثلاثة؛ لكون ماضيه على ثلاثة أحرف مع الضمير إذا أخبرت به عن نفسك، نحو: (قلت، وبعت، وجئت)[171].

فالثلاثي المجرد من هذا القسم تقلب عينه في الماضي المبني للفاعل ألفًا، سواء كان واويًّا أو يائيًّا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، نحو: (صان، وجاء، وباع)[172]، والأصل: (صَوَنَ)[173]، بفتح الواو، و(جَيَأَ)[174]، بفتح الياء، وكذا (بَيَعَ)[175]، فقلبت الواو والياء ألفًا؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما؛ وذلك لأن كلًّا منهما كحركتين؛ لأن الحركات أبعاض هذه الحروف[176]، ولما كانتا متحركتين، وكان ما قبلهما[177] مفتوحًا، كان ذلك بمنزلة أربع حركات متوالية؛ وذلك ثقيل عندهم[178]، فقلبوهما[179] بأخف الحروف، وهو الألف، وهذا قياس مطرد[180]، والعلة[181] دفع[182] الثقل، وعلمنا به بالاستقراء[183].

فإن اتصل بالماضي المجرد المبني للفاعل ضمير المتكلم، أو المخاطب، أو ضمير جمع المؤنث نُقِل (فَعَلَ) مفتوح العين الواوي- كـ(صان، وقال)- إلى (فَعُلَ) مضموم العين، ونُقِلَ (فَعَلَ) مفتوح العين اليائي- كـ(باع، وجاء)- إلى (فَعِلَ) مكسور العين دلالة عليهما؛ لأنهما يحذفان، فتقول[184]: صُنْت، وقُلْت، وبِعْت، {وجئت}[185]، فالأصل: صَوَنْت، وقَوَلْت، بفتح الواو، {و}[186] نقل إلى باب (فَعُلَ) بالضم، ثم نقلت الضمة إلى ما قبلها[187] بعد حذف حركتها[188]، ثم حذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، وأصل (بعت، وجئت):

بِيَعْت، وجِيَئْت[189]، بفتح الياء فيهما، نُقِل إلى باب (فَعِلَ) بالكسر، ثم {نقلت}[190] الكسرة إلى ما قبلهما[191] بعد حذف حركتها[192]، ثم حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين.

ولم يغير (فَعُلَ) مضموم العين، ولا (فَعِلَ) مكسورها إذا كانا أصليين، نحو: (طَوُلَ)، بضم الواو، و(هَيِبَ)، بكسر [الياء، و(خَوِفَ)، بكسر][193] الواو[194].

[و][195]الثالث- المعتل اللام، ويسمى الناقص؛ لنقصان حرف منه حالة الجزم، أو لنقص الحركة حالة الرفع، و[يسمى][196] ذا الأربعة؛ لكون ماضيه على أربعة أحرف مع الضمير إذا أخبرت به عن نفسك، وذلك نحو: غزا، ورمى، والأصل: غَزَوَ، ورَمَيَ[197]، تحركت الواو والياء {إلخ، و}[198]، تقول مع الضمير: غَزَوْت، ورَمَيْت، فترد كلًّا لأصله[199].

والرابع- المعتل العين واللام، ويسمى لفيفًا[200] مقرونًا[201]، سمي لفيفًا لأن حرفي العلة اجتمعا فيه، ومقرونًا لاقترانهما[202]، نحو: (شَوَى)[203]، بفتح الواو، وقلب يائه- وهي لام الكلمة- ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. و(قَوِيَ)، بكسر الواو، و(رَوِيَ)، بكسر الواو، من الري، وبفتحها من الرواية.

والخامس: المعتل الفاء واللام، ويسمى لفيفًا مفروقًا؛ لافتراق حرفي العلة فيه، نحو: (وَفَى)، على وزن (رمى)[204].

والسادس: المعتل الفاء والعين، وهذا لم يوجد في الأفعال، وإنما وجد في الأسماء، كـ(يَيْن)[205]، و(يَوْم)، و(وَيْل)[206].

والسابع: المعتل الفاء والعين واللام، وهذا- أيضًا- لم يوجد في الأفعال، بل في الأسماء، وذلك نحو: واو، وياء، لاسمي الحرفين[207].

فإن قيل: هذا الفعل- أعني: جاء- من أي الأبواب عند الصرفيين؟ فالجواب: أنه من الباب الثاني، أعني: (فَعَلَ)- بالفتح- (يَفْعِلُ)- بالكسر-، كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ)؛ وذلك لأن الصرفيين حصروا الفعل الثلاثي في ستة أبواب[208]:

الباب الأول: (فَعَلَ يَفْعُلُ)، بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ).

والباب الثاني: (فَعَلَ يَفْعِلُ)، بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ).

والباب الثالث: (فَعَلَ يَفْعَلُ)، بفتح العين في الماضي والمضارع، كـ(سَأَلَ يَسْأَلُ).



والباب الرابع: (فَعِلَ يَفْعَلُ)، بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، كـ(فَرِحَ يَفْرَحُ، وعَلِمَ يَعْلَمُ).

والباب الخامس: (فَعُلَ يَفْعُلُ)، بضم العين في الماضي والمضارع، كـ(حَسُنَ يَحْسُنُ).

والباب السادس: (فَعِلَ يَفْعِلُ)، بكسر العين في الماضي والمضارع، كـ(حَسِبَ يَحْسِبُ، ووَثِقَ يَثِقُ).

فإن قيل: حيث كان (جاء) من الباب الثاني يرد عليه ما ذكره الصرفيون من أن صيغة (فَعَلَ) بفتح العين، إذا كانت[209] عين الفعل {التي هي صيغته}[210]، أو لامه من حروف الحلق، يكون من الباب الثالث، كـ(سَأَلَ يَسْأَلُ)، و(مَنَعَ يَمْنَعُ)، و(جاء) لامه حرف حلق، فلِمَ لَمْ يكن كذلك؟ فالجواب: أن الذي ذكره الصرفيون هو اشتراط كون الباب الثالث عينه أو لامه حرف حلق، لا أنهم اشترطوا أن كل ما كانت عينه أو لامه حرف حلق يكون من الباب الثالث، بل تارة يكون منه، كـ(سأل، ومنع)، وتارة يكون من الباب الأول، كـ(دخل يدخل)، وتارة يكون من الباب الثاني، كـ(نحت ينحت، وجاء يجيء).

والحاصل أنه متى وجد الباب الثالث وجد حرف الحلق، ولا يلزم من وجود حرف الحلق وجود الباب الثالث؛ فيلزم من وجود المشروط وجود الشرط، ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، وحروف الحلق هي: الهمز[211]، والهاء، والحاء، والخاء، والعين، والغين[212].

فإن قيل: قد وجد الباب الثالث من غير أن تكون العين ولا اللام حرف حلق، وذلك نحو: (أَبَى يَأْبَى). فالجواب: أن ذلك شاذ[213] مخالف للقياس، سماعي يحفظ ولا يقاس عليه[214].

فإن قيل: كيف يكون شاذًّا وهو في أفصح الكلام، قال تعالى: ﴿ويأبى الله إلا أن يتم نوره﴾[215]؟! فالجواب: أن كونه شاذًّا لا ينافي وقوعه في كلام الله– تعالى–؛ فإن الشاذ لا يكون وأما إذا خالف القياس دون الاستعمال– كما هنا– فإنه مقبول.

[اشتقاق الفعل: جاء]

فإن قيل: من أي شيء مشتق (جاء)؟ فالجواب: أنه مشتق من المصدر على الصحيح عند البصريين[216]، وهو المجيء.

فإن قيل: ما حقيقة الاشتقاق؟ فالجواب: أنهم عرفوه بقولهم: أن تجد {بين}[217] اللفظين[218] تناسبا في اللفظ والمعنى[219].

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 1, No. 10, Mar. 2018

Published on Web 01/3/2018

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، المجلد الأول ـ العدد العاشر، مارس 2018م



فإن قيل: ما يسمى اشتقاق (جاء) من المجيء؟ فالجواب: أنه يسمى اشتقاقًا صغيرًا؛ لأن بين (المجيء) و(جاء) تناسبًا في الحروف والترتيب، وذلك لأنهم قسموا الاشتقاق ثلاثة أنواع: صغير: وهو أن يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب، نحو: (ضرب) من (الضرب). وكبير: وهو أن يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب، وذلك نحو: (جبذ) من (الجذب). وأكبر: وهو أن يكون بينهما تناسب في المخرج، نحو: (نعق) من (النهق)(220).

[هل الفعل (جاء) لازم أم متعدٍّ؟]

فإن قيل: هل هذا الفعل– أعني: جاء– لازم أو متعدٍّ؟ وما الفرق بينهما؟ فالجواب: أنه فعل متعدٍّ(221)، والفرق بين اللازم(222) والمتعدي أن اللازم لا ينصب المفعول به بنفسه، نحو: مررت بزيد، بخلاف المتعدي، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا(223).

وعلامة [الفعل](224) المتعدي أن تتصل به هاء غير المصدر(225)، نحو: زيدٌ ضربته، بخلاف اللازم؛ فإنه لا تتصل به هاء غير المصدر، نحو: مررت بزيد، فلا يتعدى إلا بواسطة حرف الجر(226)، ولا يصل إلى هاء(227) غير المصدر إلا بحرف الجر– أيضًا–، نحو: زيدٌ مررت به، والتقييد بهاء(228) غير المصدر للاحتراز عن هاء المصدر؛ فإنها تتصل باللازم والمتعدي، نحو: المرور مررته، والضرب ضربته.

فإن قيل: ما الدليل على أن (جاء) متعد؟ فالجواب: أن الدليل على ذلك نصبه المفعول به، قال تعالى: ﴿إذا جاءك المنافقون﴾(229)، فـ(الكاف) مفعول مبني على الفتح، في محل نصب، و(المنافقون) فاعل مرفوع بالواو؛ لأنه جمع مذكر سالم.

[حقيقة الفعل الماضي]

فإن قيل: ما حقيقة الفعل الماضي؟ فالجواب: أنه كلمة دلت على معنًى في نفسها، وهو الحدث، واقترن ذلك الحدث بالزمن الماضي، فهو يدل على الحدث والزمان مطابقة، وعلى أحدهما تضمنًا، وعلى الفاعل التزامًا.

فإن قيل: فما علامته؟ وما حكمه؟ فالجواب: أن علامته قبول تاء التأنيث الساكنة، وقبول تاء الفاعل(230)، نحو: جاءت، وجئت.

وحكمه البناء على الفتح[231] لفظًا- كما مر-، أو تقديرًا، وذلك إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، فإنه يسكن كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن الفعل والفاعل كشيء واحد، وذلك نحو: ضَرَبْت؛ فيكون الفتح مقدرًا[232].

فإن قيل: إن (جاء) إذا أسند للضمير لا يظهر فيه توالي أربع متحركات، بل ثلاثة. فالجواب: أن[233] فيه أربع متحركات باعتبار الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت[234]؛ لأن أصله: جَيَأْت[235]، بفتح الجيم والياء، حُوِّل إلى باب (فَعِلَ) بالكسر- كما مرّ-؛ توصُّلًا إلى نقل حركة الياء وحذفها، ثم نقلت حركة الياء إلى الجيم بعد سلب حركتها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، فباعتبار الياء المحذوفة يقال: إنه لو لم يسكن آخره لاجتمع فيه أربع متحركات.

فإن قيل: ما الفرق بين الفعل الماضي واسم الفعل الماضي، مع أن كلًّا يستفاد منه حدث في الزمان الماضي، نحو: بَعُدَ، وهَيْهَات؟ فالجواب: أن اسم الفعل موضوع ليدل على لفظ الفعل، ولفظ الفعل يدل على الحدث؛ فدلالة اسم الفعل على الحدث بالواسطة، بخلاف الفعل فإنه موضوع ليدل على الحدث والزمان بنفسه بلا واسطة شيء آخر، وأيضًا اسم الفعل لا يقبل علامات الفعل، وإلا كان فعلًا[236].

[حقيقة المد في الفعل (جاء)]

فإن قيل: ما هذا المد الموجود في قولك: (جاء)؟ فالجواب: أنه مدٌّ متصل[237]، وذلك لأن القراء قسموا المد إلى: طبيعي، وغير طبيعي[238]؛ فالطبيعي: ما كان بقدر ألف، وذلك قدر حركتين[239]، وذلك في الألف، والواو، والياء التي ليس بعدها همزة ولا ساكن، نحو: (الفتى)[240]، و(يدعو)، و(القاضي).

وغير الطبيعي قسموه إلى: لازم، وواجب، وجائز؛ فاللازم: هو الذي يجيء في كلمته أو كلمتيه بعد حرف المد حرف ساكن، وصلًا ووقفًا، فيُمدّ بقدر ألِفَيْن، زيادة على المد الطبيعي، فيكون بقدر ست حركات[241]، وذلك نحو: (دآبة)، و(قٓ)، و(آلآن)، وسمي لازمًا للزومه عند جميع القراء[242].

والواجب هو الذي يجيء في كلمته بعد حرف المد همزة، ويكونان من كلمة، ويسمى متصلًا[243]، نحو: (جاء)، و(بالسوء)، و(سيء)، فإن كانا من كلمتين سمي منفصلًا[244]، نحو: موسى أمر، والقاضي أمر، وقولوا آمنا.

وحكم المتصل أنه[245] يُمدّ وجوبًا زيادة على المد الطبيعي[246]، واختلفوا في قدر ذلك؛ فقال أبو عمرو[247]، وقالون[248]، وابن كثير[249]: مقدار ألف ونصف، وقيل: ألف وربع، والمراد أن ذلك قدره باعتبار المد الطبيعي وما زيد عليه[250]، وعند ابن عامر[251]، والكسائي[252] مقدار ألفين، وعند عاصم[253] مقدار ألفين ونصف، وعند حمزة[254]، وورش[255] مقدار ثلاث ألفات[256]، وهذه طريقة التيسير[257]. وطريقة الشاطبية[258] ليس فيها إلا مرتبتان[259]: إما أن يمد بقدر أربع حركات، أو ست حركات، فالأربع[260] بقدر ألفين، والست بقدر ثلاث ألفات[261]. والمنفصل يجري فيه جميع ذلك؛ إلا أن الزيادة فيه على الطبيعي جائزة لا واجبة[262]. وبقي قسم آخر وهو الوقف العارض، نحو: نستعين؛ فيجوز مده إلى ست حركات[263].

فإن قيل: ما مدُّ زيد؟ فالجواب: أن بعض القراء أجاز أن يعامل حرف اللين معاملة حرف المد؛ فإذا وقع بعده ساكن لوقف، نحو: ﴿وآمنهم من خوف﴾[264]، و(جاء زيد)، يجوز المد والقصر والتوسط[265]، وكذا إذا وقع بعده ساكن لإدغام[266]، نحو: ﴿كيف فعل﴾[267].

وحرف اللين هو الواو والياء إذا سكنا وانفتح ما قبلهما، نحو: جوف، وبيت، وحرف المد هو الألف، والواو والياء إذا سكنا وتحرك ما قبلهما بحركة مجانسة لهما[268].

[حقيقة الفاعل النحوي]

فإن قيل: ما معنى الفاعل؟ فالجواب: أن الفاعل في اللغة مَنْ أوجد الفعل[269]. وفي اصطلاح النحويين: هو الاسم المرفوع الذي أسند لفظ الفعل إليه باعتبار صدور حدث ذلك الفعل من مدلوله، كضَرَبَ زيدٌ[270]، أو باعتبار قيامه به، كمات زيد[271].

فإن قيل: ما سبب كون الفاعل مرفوعًا؟ فالجواب: أن الفاعل صدر الفعل من مدلوله، وهو أشرف ممن وقع عليه الفعل، والرفع أشرف من غيره، فأعطي الأشرف للأشرف؛ طلبًا للمناسبة[272].

فإن قيل: هل الفاعل أصل المرفوعات أو المبتدأ؟ فالجواب: أن في ذلك خلافًا؛ فمنهم من قال: إن الفاعل أصل؛ لأن عامله لفظي، وهو أقوى من غيره، والمبتدأ عامله معنوي، ومنهم من قال: إن المبتدأ أصل؛ لأنه متقدم، ومهتم[273] به[274].

فإن قيل: ما فائدة الخلاف؟ فالجواب: أن فائدته ترجيح أحد الأمرين عند تعارض إعرابين في كلمة، بأن احتملت كونها فاعلًا أو مبتدأً أو خلت عن المرجحات؛ فإن قلنا: الفاعل أصل، فجعلها فاعلًا أرجح، وإن

قلنا: المبتدأ أصل فجعلها مبتدأ أرجح، وقد قيل بمثل ذلك في قوله تعالى: ﴿ليقولن الله﴾[275]، {فقيل}[276] التقدير: خلقنا الله، وقيل: الله خلقنا[277].

فإن قيل: ما حقيقة الرفع؟ فالجواب: أنه على القول بأن الإعراب لفظي، هو الضمة وما ناب عنها، وعلى القول بأنه معنوي فهو تغيير مخصوص، علامته الضمة وما ناب عنها[278].

فإن قيل: قولكم: علامة رفعه الضمة، هل هذا على القول بأن الإعراب لفظي أو معنوي؟ فالجواب: أن الظاهر أنه على القول بأنه معنوي، ولو[279] أريد الجري على القول بأنه لفظي لقيل فيه: ورفعه كذا.

فإن قيل: هل يصح تخريجه على القول بأنه لفظي؟ فالجواب: أن بعضهم أجاز ذلك، قال: ووجهه أن الضمة إعراب من حيث عموم كونها أثرًا جلبه العامل، وعلامة إعراب من حيث خصوصها[280].

[حقيقة النكرة والمعرفة]

فإن قيل: (زيد) هذا الفاعل هل هو نكرة أو معرفة؟ وما الفرق بينهما؟ فالجواب: أنه معرفة، والفرق بينهما أن المعرفة ما وضع لشيء بعينه[281] لا يتناول غيره. والنكرة ما وضع[282] لشيء شائع يصح صدقه على أفراد[283].

وعلامة النكرة قبول (أل)، أو وقوعها موقع ما يقبله، فالأول نحو: رجل، والثاني نحو: ذي، بمعنى صاحب، والمعرفة بخلاف ذلك، ومعلوم أن (زيدًا) موضوع للذات المعينة، ولا يقبل (أل)، فصح كونه معرفة[284].

فإن قيل: (زيد) من أي أنواع المعارف؟ فالجواب: أنه من قبيل المعرف[285] بالعلمية الشخصية؛ لأنه موضوع للذات المشخصة، المعينة[286].

فإن قيل: ما الفرق بين المعرف بالعلمية الشخصية، والمعرف بالعلمية الجنسية؟ فالجواب: أن علم الشخص ما[287] وُضِع لمشخص ذهنًا وخارجًا، كـ(زيد). وعلم الجنس ما وُضِع للحقيقة والماهية المستحضرة في الذهن بقيد الاستحضار، وإن كان يصدق على كل فرد من أفراده، وذلك كـ(أسامة)، فإنه موضوع لحقيقة الحيوان المفترس بقيد استحضاره، ويطلق على كل فرد من أفراده[288].

فإن قيل: فما الفرق بين هذين، أعني: علم الجنس وعلم الشخص، وبين اسم الجنس {كأسد}؟[289] فالجواب: أما هذان فقد علمت ما وضعا له، وأما اسم الجنس، كـ(أسد)، فهو ما كان موضوعًا للحقيقة والماهية، لا بقيد الاستحضار[290].

فإن قيل: فما الفرق بينه وبين النكرة؟[291]. فالجواب: أن الفرق بينهما اعتباري، يتحققان في نحو: (رجل، وأسد)، فمن حيث وضعهما للحقيقة والماهية يسميان اسمي جنس، ومن حيث صدقهما على المفرد يسميان نكرتين[292]، وتحقيق الكلام على (جاء زيد) من حيث الوضع سيأتي في آخر المبحث، إن شاء الله- تعالى-.

فإن قيل: (زيد) هل هو من قبيل الأعلام المنقولة، أو المرتجلة[293]؟ وما الفرق بينهما؟ فالجواب: أنه علم منقول من المصدر؛ لأن أصله مصدر (زاد يزيد زيدًا)[294]، والفرق بين المنقول والمرتجل: أن المنقول ما سبق له استعمال قبل العلمية[295] [في غير العلمية، كـ(فضل، وأسد)، والمرتجل ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية][296] في غيرها، كـ(سعاد، وأدد)[297].

فإن قيل: هل يجوز دخول (أل) على (زيد)؟ فالجواب: أنه لا يجوز؛ لأن الأعلام لا يدخل عليها (أل)[298].

فإن قيل: إن بعض الأعلام قد دخلها (أل)، كـ(الفضل، والحارث)[299]، فهلّا كان (زيد) من هذا القبيل؟ فالجواب: أن (أل) في (الفضل، والحارث)[300] زائدة للمح الأصل، أي: للإشارة إلى ملاحظة الأصل المنقول عنه، ومع ذلك هو سماعي، يقتصر فيه على ما سمع من العرب؛ فلا يجوز ذلك في (زيد)[301].

[حقيقة الجملة]

فإن قيل: مجموع (جاء زيد) ما يسميه النحويون؟ فالجواب: أنه يسمى جملة.

فإن قيل: ما حقيقة الجملة؟ فالجواب: أن الجملة ما تركبت من فعل ومرفوعه، أو من مبتدأ وخبره، والأولى تسمى فعلية، والثانية تسمى اسمية[302].

وأما الظرف والجار والمجرور فيحتمل تقدير متعلقهما اسمًا أو فعلًا؛ فلذلك يسميان شبه جملة[303].

وضابط الاسمية: ما صدرت باسم، والفعلية ما صدرت بفعل[304].

فإن قيل: ما يحتاج إليه كل مركب؟ فالجواب: أن كل مركب يحتاج إلى علل أربع: علة مادية، وهي أجزاؤه، وعلة فاعلية، وهي[305] الفاعل المركب {له}[306]، وعلة صورية، {وهي}[307] الحاصلة بعد التركيب، وعلة غائية، وهي ثمرته ونتيجته المترتبة عليه، كالجلوس على السرير– مثلًا–، وكإفادة الكلام[308].

فإن قيل: هل هذه الجملة– أعني: جاء زيد– صغرى أو كبرى[309]؟ وما الفرق بينهما؟ فالجواب: أنها لا صغرى ولا كبرى؛ وذلك لأن النحويين جعلوا الصغرى ما وقعت خبرًا عن غيرها، ك(قام [أبوه][310]) من قولك: زيد قام أبوه، والكبرى ما كان خبرها جملة، ك(زيد قام أبوه) بتمامها، والتي لا صغرى ولا كبرى ما خلت عن الأمرين، ك(جاء زيد)، و(زيد قائم). وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين[311]، وقد اجتمعت الأقسام كلها في قول ابن مالك[312]:

........................** وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّ[313]

{فقوله: وكلمة بها كلام قد يؤم}[314] الجميع جملة كبرى فقط؛ لأن المبتدأ فيها خبره جملة، وجملة قوله: (قد يؤم) صغرى فقط؛ لأنها وقعت خبرًا عن غيرها، وجملة قوله: (كلام قد يؤم) كبرى باعتبار أن المبتدأ فيها خبره جملة، وصغرى باعتبار وقوعها خبرًا عن غيرها[315].

فإن قيل: هل جملة (جاء زيد) لها محل من الإعراب أم لا؟ وما الفرق بين ما له محل وبين ما لا محل له؟ فالجواب: أنها لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جملة ابتدائية، أي: مستأنفة، ولم تحل محل المفرد.

والمفرق[316] بين ما لا محل له وما له محل أن ما حل محل المفرد له محل من الإعراب، وما لم يحل محل المفرد لا محل له، و(جاء زيد) من هذا القبيل؛ وذلك لأن النحويين جعلوا ما يحل محل المفرد سبعة أقسام، وما لا يحل سبعة، فإذا نظرت إلى (جاء زيد) تجده من السبعة التي لا تحل محل المفرد[317]. وقد نظم بعضهم[318] تلك المواضع الأربعة عشر في قوله[319]:

جُمَلٌ أَتَتْ وَلَهَا مَحَلٌّ يُعْرَبُ ** سَبْعٌ لِأَنْ حَلَّتْ مَحَلَّ الْمُفْرَدِ

خَبَرِيَّةٌ حَالِيَّةٌ مَحْكِيَّةٌ ** وَكَذَا الْمُضَافُ لَهَا بِغَيْرِ تَرَدُّدِ

وَجَوَابُ شَرْطٍ جَازِمٍ بِالْفَاءِ أَوْ ** بِإِذَا وَبَعْضٌ قَالَ غَيْرُ مُقَيَّدِ

وَمُعَلَّقٌ عَنْهَا وَتَابِعَةٌ لِمَا ** هُوَ مُعْرَبٌ أَوْ ذُو مَحَلٍّ فَاعْدُدِ

وَأَتَتْكَ سَبْعٌ مَا لَهَا مِنْ مَوْضِعٍ ** صِلَةٌ وَعَارِضَةٌ وَجُمْلَةُ مُبْتَدِي

وَجَوَابُ إِقْسَامٍ وَمَا قَدْ فُسِّرَتْ ** فِي أَشْهَرٍ وَالْخُلْفُ غَيْرُ مُبَعَّدِ

وَبِقَيْدِ[320] تَخْصِيصٍ وَبَعْدَ مُعَلَّقٍ ** لَا جَازِمٍ وَجَوَابَ ذَلِكَ أَوْرِدِ

وَكَذَاكَ تَابِعَةٌ لِشَيْءٍ مَا لَهُ ** مِنْ مَوْضِعٍ فَاحْفَظْهُ غَيْرَ مُفَنَّدِ

وينبغي التمثيل لذلك تتميمًا[321] للفائدة[322]؛ فأمثلة الجمل التي لها محل من الإعراب: الخبرية، نحو: زيد أبوه قائم. والحالية، نحو: جاء زيد والشمس طالعة. والمحكية بالقول، نحو: ﴿قال إني عبد الله﴾[323]. والمضاف إليها، نحو: ﴿إذا جاء نصر الله﴾[324]. والواقعة جوابًا لشرط جازم مقرون بالفاء، نحو: ﴿وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم﴾[325]، وبـ(إذا)[326]، نحو {قوله}[327]: ﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾[328]. والمعلق عنها، نحو: علمت لزيد قائم. والتابعة[329] للمعرب، نحو: ﴿واتقوا يومًا ترجعون فيه إلى الله﴾[330]. والتابعة لجملة لها محل من الإعراب، نحو: زيد قام أبوه، وقعد أخوه، فجملة (قعد أخوه) محلها رفع إذا كانت معطوفة على الكبرى.

وأمثلة الجمل التي لا محل لها من الإعراب: الصلة، نحو: ﴿الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب﴾[331]. والمعترضة، نحو: ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار﴾[332]، فجملة (ولن تفعلوا) معترضة بين الشرط وجوابه. والجملة الابتدائية، نحو: ﴿إنا أنزلناه﴾[333]. والواقعة جوابًا للقسم، نحو قوله تعالى: ﴿والكتاب المبين إنا أنزلناه﴾[334]. والمفسرة، نحو قوله تعالى: ﴿كمَثَل آدم خلقه من تراب﴾[335]، فجملة (خلقه من تراب) تفسير لـ(مثل).

والمشهور أنه لا فرق بين أن تفسر ما له حظ من الإعراب كهذا المثال، أو لا حظ له، نحو: زيدًا ضربته.

وقال الشلوبين[336]: إن فسرت ما لا محل له فلا محل لها، وإلا فهي تابعة لما تفسره[337]، وإلى هذا أشار بقوله: في أشهر، إلخ[338].

وأما المفسرة لضمير الشأن فلها محل، نحو: إنه زيد قائم، فالجملة في محل رفع خبر (إن)، [و][339] مفسرة لضمير الشأن[340].

- والواقعة جوابًا لمعلق، أي: لشرط غير جازم، نحو: إذا جاء زيد فأكرمه، ونحو: ﴿إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون﴾[341].

ومثلها ما وقعت جوابًا لشرط جازم ولم تقترن بالفاء، نحو: إن جاء زيد أكرمته، فإن لفظ الفعل محكوم عليه بأنه في محل جزم جواب الشرط، والجملة لا محل لها.

- والتابعة لما لا محل له من الإعراب، نحو: قام زيد وقعد عمرو، فجملة (قعد عمرو) معطوفة على جملة (قام زيد)، وجملة (قام زيد) ابتدائية لا محل لها، فكذلك ما عطف عليها.

فإن قيل: هل جملة (جاء زيد) خبرية أو إنشائية؟ وما الفرق بينهما؟ فالجواب: أنها خبرية؛ لأن الخبرية هي المنسوبة[342] {للخبر}[343]، وهو الكلام المحتمل للصدق والكذب، وعرفوه بأنه: ما حصل مدلوله [خارجًا وكان لفظه حكاية عنه، كجاء زيد، وزيد قائم. والإنشاء: ما حصل مدلوله][344] به، كاضرب زيدًا[345].

[الإسناد الحقيقي والمجازي]

فإن قيل: هل الإسناد في (جاء زيد) حقيقي أو مجازي؟ وما الفرق بينهما؟ فالجواب: أنه إسناد حقيقي. والفرق بينه وبين الإسناد المجازي أن الإسناد الحقيقي إسناد الشيء إلى من هو له، كـ(أنبت الله البقل)، ويسمى: حقيقة عقلية. والإسناد المجازي: إسناد الشيء إلى غير من هو له؛ لملابسة بينهما، كـ(أنبت الربيع البقل)، ويسمى مجازًا عقليًّا؛ فإسناد الإنبات إلى الربيع هنا مجاز عقلي؛ لأنه إسناد للسبب العادي[346].

فإن قيل: استعمال كل من (جاء) و(زيد) هنا هل هو حقيقة أو مجاز؟ وما الفرق بينهما؟ فالجواب: أن كلًّا منهما حقيقة. والفرق بينه وبين المجاز أن الحقيقة: استعمال الكلمة فيما وضعت له، كاستعمال الصلاة في الدعاء عند اللغويين وكاستعمال الأسد في الحيوان المفترس[347].

والمجاز: استعمال الكلمة في غير ما وضعت له؛ لعلاقة، مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي، كاستعمال (الصلاة) في الأقوال والأفعال بالنظر إلى اللغويين، و(الأسد) في الرجل الشجاع[348]. فإن كانت العلاقة غير المشابهة فإنه يسمى مجازًا مرسلًا، كما في المثال الأول، فإن العلاقة فيه الجزئية. وإن كانت العلاقة المشابهة فإنه يسمى استعارة، كما في المثال الثاني[349]، ولا شك أن (جاء زيد) لفظان مستعملان في حقيقتهما.

[القضايا المنطقية]

فإن قيل: جملة (جاء زيد) من أي القضايا؟ وما معنى القضية؟ فالجواب: أنه قضية شخصية؛ وذلك لأن القضية هي الخبر، وهو اللفظ المحتمل الصدق[350] والكذب لذاته[351].

وقد قسم المناطقة القضية إلى: قضية شخصية، وكلية، وجزئية، ومهملة، وطبيعية[352]. فالشخصية: هي ما كان الموضوع فيها مشخصًا، كـ(جاء زيد). والكلية: ما كان الموضوع فيها مسورًا بالسور الكلي، كقولك: كل إنسان حيوان. والجزئية: هي ما كان الموضوع فيها مسورًا بالسور الجزئي، نحو: بعض الحيوان إنسان. والمهملة: ما كان الموضوع فيها كليًّا، وخلت عن السور الكلي والجزئي، نحو: الإنسان حيوان. والطبيعية: ما كان الموضوع فيها هو الحقيقة والطبيعة، نحو: الرجل خير من المرأة.

والموضوع هو المحكوم عليه[353]، ويسمى مسندًا[354] إليه عند علماء المعاني، ومبتدأ وفاعلًا أو نائبه[355] عند النحاة[356]. والمحمول هو المحكوم به، ويسمى مسندًا عند علماء المعاني، وخبرًا أو فعلًا عند النحاة[357].

فإن قيل: وضع (زيد) للذات المشخصة، من أي الأوضاع؟ فالجواب: أنه من قبيل الوضع الخاص، لموضوع له خاص؛ وذلك لأن علماء الوضع قسموا الوضع إلى أربعة أقسام: وضع خاص لموضوع له خاص، وآلة الوضع جزئية، وذلك فيما إذا كان الوضع لمشخص معين باعتبار تعقله وإدراكه بخصوصه، كما في الأعلام الشخصية، كـ(زيد، وعمرو). ووضع خاص لموضوع له خاص، وآلة الوضع كلية، وذلك فيما إذا كان الوضع لمشخصات باعتبار تعلقها لا بخصوصها، بل بأمر عام، وذلك كأسماء الإشارة، والموصولات. ووضع عام لموضوع له عام، وآلة الوضع كلية، وذلك فيما إذا كان الوضع لأمر كلي باعتبار تعلقه بملاحظة عمومه، كما في الحيوان. والقسم الرابع حكموا باستحالته، وهو ما كان الوضع فيه خاصًّا، والموضوع له عامًّا، وصورته أن يكون الوضع لكلي[358] باعتبار تعلقه بخصوصية[359] بعض أفراده، فهذا القسم مستحيل الوجود، كما هو مبين في محله[360].

فإن قيل: قد عُلِم وضع (زيد)؛ فينبغي أن يُعلم وضع (جاء) من أي الأوضاع؟ ووضع مجموعهما من أي الأوضاع– أيضًا–؟ فالجواب: أن ذلك من قبيل الوضع النوعي، وما تقدم من الأقسام الأربعة من قبيل الوضع الشخصي؛ وذلك لأن الوضع النوعي هو: ما لا يتعين فيه اللفظ الموضوع، بأن وضع مندرجًا تحت ضابط كلي، كقول الواضع: وضعت كل لفظ على هيئة كذا ليدل على كذا[361]. وقسموا النوعي باعتبار تشخص المعنى وعموم الوضع وخصوصه إلى ثلاثة أقسام[362]:

أحدها– ما تعقل الواضع فيه المعنى الموضوع له خاصًّا، بأن لاحظ صيغة[363] هي (فَعَلَ)– مثلًا–، وقال: وضعت كلما صح تركبه من (ف ع ل) محرك الوسط للدلالة على هذه الصيغة [الثلاثية الماضوية، وحينئذ يكون كل مركب من تلك الحروف المذكورة عَلَمًا على هذه الصيغة][364]، فهو وضع نوعي خاص لموضوع له خاص.

ثانيها– ما تعقل الواضع فيه الموضوع له عامًّا، كالمركب الخبري، كقول الواضع: وضعت كل مركب خبري للدلالة على ثبوت شيء لشيء، وبهذا يعلم أن مجموع (جاء زيد) من هذا القبيل؛ لأنه مركب خبري. وقيل: المركبات ليست موضوعة، بل دلالتها عقلية.

وثالثها– ما تعقل الواضع فيه الموضوع له بأمر عام، مع كونه خاصًّا، كوضع المشتقات باعتبار هيئتها، كقوله: وضعت كل فعل بهيئة[365] للدلالة على جزء[366] من جزئيات الحدث والزمان بعد ملاحظة الأمر العام، وهو مطلق الحدث والزمان؛ ليوضع لكل جزء[367] منهما[368]، فهو وضع نوعي عام لموضوع له خاص.

قال بعض المحققين: وضع المشتقات باعتبار مادتها من قبيل الوضع العام لموضوع له عام، {وباعتبار هيئتها من قبيل الوضع العام الموضوع له خاص}[369]. وقيل: وضع المواد[370] كلي نوعي، ووضع الهيئة شخصي. وقيل: وضع المادة شخصي، بأن وضع مادة (ضرب) على حدة، ومادة (نصر) على حدة، ووضع الهيئة نوعي، أي: وضع هيئة المشتق للدلالة على أفراده، كهيئة (فعل) للدلالة على الزمان الماضي؛ فيدخل تحته أفراد، نحو: (كتب)، و(ذهب)، وتمام الكلام على ذلك مبسوط في محله[371].

[المبحث العروضي]

فإن قيل: ما يسمي[372] العروضيون (جاء زيد)؟ فالجواب: أنهم يسمون (جاء) وتدًا مفروقًا؛ لأنه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن[373]. ويسمون (زيدًا) مركبًا من سببين خفيفين[374]؛ وذلك لأنهم قالوا: المتحرك [الذي][375] بعده ساكن: سبب خفيف، كـ(قد)، و(قم). والحرفان المتحركان بأي حركة كانت: سبب ثقيل[376]، نحو: (بك)، و(له)، و(به). والحرفان المتحركان اللذان بعدهما[377] ساكن: وتد مجموع[378]، نحو: (بكم)، و(إلى)، و(رمى)، و(هدى). والحرفان المتحركان اللذان بينهما ساكن: وتد مفروق[379]، نحو: (قام)، و(جاء)، و(لات). والثلاثة الأحرف التي بعدها ساكن: فاصلة صغرى[380]، كـ(فعلن)، و(رجلن)[381]،

بتحريك الجميع ما عدا الحرف الأخير. وقاعدة العروضيين[382] أن يحسبوا التنوين بحرف ويكتبوه نونًا[383]. والأربعة الأحرف التي بعد حرف ساكن[384]: فاصلة كبرى[385]، نحو: (فعلتن)، و(سلككم).

وقد مثل بعضهم للأقسام الستة بقوله: لم أر على ظهر جبل سمكتن[386]. وبعضهم {بقوله}[387]: لم أر على قبح عمل[388] حسنتن[389]. وبعضهم [بقوله][390]: مَنْ يَفِ بما قال رفعت درجته[391].

[مقولات الحكماء]

فإن قيل: هذا المركب– أعني: جاء زيد– من أي المقولات[392] باعتبار كونه مركبًا وباعتبار مفرداته؟ فالجواب: أن المركب خبر وقضية، وهي من مقولة الإضافة إن فسرت القضية بالنسبة، وإن فسرت باللفظ كانت من مقولة الكيف؛ لأن اللفظ كيفية قائمة بالهواء.

وأما المفردات فكل من (جاء) و(زيد) من مقولة الكيف– أيضًا–، باعتبار كونهما لفظين. وأما باعتبار المدلول فيقال: إن (زيدًا)[393] من مقولة الجوهر. وأما (جاء) فباعتبار الحدث المفهوم منه من حيث هو حدث من مقولة الكيف؛ لأن الحدث عرض قائم بالغير[394].

وباعتبار {جزئه الآخر– وهو}[395] الزمان من حيث هو زمان– يجري فيه الخلاف الجاري في كون الزمان من أي المقولات؟ فقيل: من مقولة الجوهر؛ بناءً على أنه نفس الفلك. وقيل: من مقولة الأين؛ بناءً على أنه حركة معدل النهار. وقيل: من {مقولة}[396] الكم؛ بناءً على أنه مقدار الحركة. وقيل: من مقولة الإضافة؛ بناءً على أنه مقارنةُ متجددٍ موهومٍ لمتجددٍ معلومٍ، كمقارنة مجيء زيد لطلوع الشمس.

وإن اعتبرت الحدث باعتبار حصوله في الزمان يكون من مقولة المتى. وباعتبار حصوله في مكان يكون من مقولة الأين. وباعتبار نسبته إلى (زيد) فهو من مقولة الإضافة. وباعتبار الهيئة الحاصلة لـ(زيد) من حيث نسبة أجزائه بعضها إلى بعض بالقرب والبعد. أو[397] باعتبار نسبتها إلى أمر آخر كالمجيء، من مقولة الوضع. وباعتبار كون (زيد) مؤثرًا وفاعلًا المجيء، من مقولة الفعل. وباعتبار كون المجيء مؤثرًا فيه، من مقولة الانفعال.

والحاصل أن الحكماء[398] جعلوا المقولات عشرة أقسام، جمعها بعضهم في قوله[399]:

زَيْدُ الطَّوِيلُ الْأَزْرَقُ ابْنُ[400] مَالِكِ ** فِي بَيْتِهِ بِالْأَمْسِ كَانَ مُتَّكِي

بِيَدِهِ غُصْنٌ لَوَاهُ فَالْتَوَى ** فَهَذِهِ عَشْرُ مَقُولَاتٍ سُوَى[401]

فـ(زيد) إشارة إلى مقولة الجوهر، و(الطويل) إشارة إلى مقولة الكم، و(الأزرق) إشارة إلى مقولة الكيف، و(ابن مالك) إشارة إلى مقولة الإضافة، و(في بيته) إشارة إلى [مقولة][402] الأين، و(بالأمس) إشارة إلى [مقولة][403] المتى، و(كان متكي) إشارة إلى الوضع، و(بيده غصن) إشارة إلى الملك، و(لواه) إشارة إلى الفعل، و(فالتوى) إشارة إلى الانفعال، وتمام الكلام على ذلك مبسوط في محله.

[خاتمة المؤلف]

وفي هذا القدر كفاية؛ فإن القصد الإشارة إلى أطراف المباحث؛ لأجل تذكر الطالب، وحثه[404] على التفتيش، وإلا فهذه المباحث المشار إليها[405] تحتاج إلى بسط طويل، والذكي يفهم بالمثال الواحد ما لا يفهم الغبي بألف شاهد، والله- سبحانه وتعالى- أعلم.

[خاتمة الناسخ]

قال جامعها: وكان الفراغ من جمعها يوم الثالث عشر[406] من ذي الحجة الحرام، ختام التاسع والستين بعد المائتين والألف من هجرة من له العز والشرف، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم[407].

الهوامش

(1) ينظر في ترجمته: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع لإدورد فنديك 422/1، وحلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر للبيطار 181/1، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف 592/1، وفهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات للكتاني 99/1، 390- 391، والأعلام للزركلي 129/1- 130، وهدية العارفين للبغدادي 191/5، ومعجم المؤلفين لكحالة 229/1، ودور علماء مكة المكرمة في خدمة السنة والسيرة النبوية للسنوسي، ص:24.

(2) شجرة النور الزكية 578/1.

(3) ينظر: فهرس الفهارس 392/1، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة لسركيس 578/2.

(4) ينظر في ذلك: حلية البشر 183/1، وفهرس الفهارس 390/1، والأعلام 129/1، وهدية العارفين 191/5، ومعجم المؤلفين 229/1، ودور علماء مكة المكرمة في خدمة السنة والسيرة النبوية، ص:24.

(5) ينظر: دور علماء مكة المكرمة في خدمة السنة والسيرة النبوية، ص:24.

(6) ينظر: الموسوعة العربية الميسرة 785/1.

([7]) حلية البشر 182/1.

([8]) هدية العارفين 191/5.

([9]) شجرة النور الزكية 608/1، 657.

([10]) ينظر: معجم المؤلفين 229/1.

([11]) ينظر: الأعلام 130/1، والموسوعة العربية الميسرة 785/1.

([12]) قرة العين بفتاوى علماء الحرمين لحسين المالكي، ص:55.

([13]) حلية البشر 183/1.

([14]) فهرس الفهارس 390/1.

([15]) السابق 391/1.

([16]) السابق 390/1.

([17]) حلية البشر 181/1 – 182.

([18]) ينظر: المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة لمرداد، ص:88.

([19]) ينظر: فهرس الفهارس 390/1- 391.

([20]) ينظر: السابق 390/1، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر، ص:113- 114.

([21]) ينظر: فهرس الفهارس 390/1.

([22]) ينظر: الأعلام 130/1.

([23]) ينظر: المختصر من كتاب نشر النور، ص:75.

([24]) ينظر: فهرس الفهارس 391/1.

([25]) ينظر: المختصر من كتاب نشر النور، ص:177.

([26]) ينظر: السابق، ص:343، ودور علماء مكة المكرمة في خدمة السنة والسيرة النبوية، ص:43- 44.

([27]) ينظر: المختصر من كتاب نشر النور، ص:164.

([28]) ينظر: إظهار الحق للدهلوي 7/1- 8.

([29]) ينظر: فهرس الفهارس 391/1.

([30]) ينظر: السابق، والأعلام 249/1.

([31]) ينظر: الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام للطالبي 1268/8- 1270.

([32]) ينظر: المختصر من كتاب نشر النور، ص:247.

([33]) ينظر: شجرة النور الزكية 608/1- 609.

([34]) ينظر: فهرس الفهارس 391/1.

([35]) ينظر: المختصر من كتاب نشر النور، ص:452.

([36]) ينظر: فهرس الفهارس 391/1.

([37]) ينظر: المختصر من كتاب نشر النور، ص: 477.

([38]) حلية البشر 182/1.

([39]) الموسوعة العربية الميسرة 785/1.

([40]) ينظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون للبغدادي 82/3، وهدية العارفين 217/1.

([41]) الذريعة إلى تصانيف الشيعة للطهراني 511/2.

([42]) السابق 78/4.

([43]) ينظر: فهرس الفهارس 391/1.

([44]) ينظر: السابق 776/2- 777.

([45]) ينظر: معجم المطبوعات 990/1.

([46]) ينظر: السابق 990/1، 1339/2، 1986، وإيضاح المكنون 588/2، وهدية العارفين 217/1.

([47]) ينظر: فهرس الفهارس 391/1، وإيضاح المكنون 214/1.

وذكر الزبيدي أن معنى كلمة (الثبت): فهرس الشيوخ ومروياتهم. ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (ثبت).

([48]) ينظر: الأعلام 130/1.

([49]) ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع 422/1، ومعجم المطبوعات 787/1، وهدية العارفين 217/1.

([50]) ينظر: فهرس الفهارس 391/1.

(51) ينظر: حاشية تشويق الخلان على شرح الآجرومية للسيد أحمد زيني دحلان للسفاطوني، ص:3.

(52) ينظر: السابق، ص:3، وهدية العارفين 217/1.

(53) ينظر: هدية العارفين 217/1.

(54) ينظر: حاشية تشويق الخلان على شرح الآجرومية، ص:3.

(55) ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع 83/1، ومعجم المطبوعات 990/1، 992، والأعلام 130/1.

(56) ينظر: إيضاح المكنون 436/1، وهدية العارفين 217/1.

(57) ينظر: معجم المطبوعات 1224/2.

(58) ينظر: حاشية تشويق الخلان على شرح الآجرومية، ص:3.

(59) ينظر: هدية العارفين 217/1.

(60) ينظر: معجم المطبوعات 991/1، 1351/2.

(61) ينظر: السابق 991/1.

(62) ينظر: حاشية تشويق الخلان على شرح الآجرومية، ص:3، والأعلام 130/1.

(63) ينظر: معجم المطبوعات 991/1، وهدية العارفين 217/1.

(64) ينظر: الموسوعة العربية الميسرة 785/1.

(65) ينظر: حاشية تشويق الخلان على شرح الآجرومية، ص:3.

(66) ينظر: السابق، ومعجم المطبوعات 992/1.

(67) ينظر: هدية العارفين 217/1.

(68) ينظر: معجم المطبوعات 991/1، 1067.

(69) ينظر: حاشية تشويق الخلان على شرح الآجرومية، ص:3.

(70) ينظر: السابق، وهدية العارفين 217/1.

(71) ينظر: حاشية تشويق الخلان على شرح الآجرومية، ص:3، ومعجم المطبوعات 992/1.

(72) ينظر: حاشية تشويق الخلان على شرح الآجرومية، ص:3.

(73) ينظر: السابق، ومعجم المطبوعات 991/1، 1971/2.

([74]) ينظر: الموسوعة العربية الميسرة 785/1.

([75]) ينظر: حاشية تشويق الخلان على شرح الآجرومية، ص:3، وفهرس الفهارس 390/1، والأعلام 1303/1.

([76]) ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع 97/1، ومعجم المطبوعات 787/1، 991، وهدية العارفين 217/1.

([77]) ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع 97/1.

([78]) ينظر: خزانة التراث، (فهرس المخطوطات بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية)، المكتبة الشاملة (cd) الإصدار الثالث.

([79]) ينظر: معجم المطبوعات 991/1، وهدية العارفين 217/1.

([80]) ينظر: حاشية تشويق الخلان على شرح الآجرومية، ص:3.

([81]) ينظر: السابق، ومعجم المطبوعات 991/1.

([82]) ينظر: معجم المطبوعات 787/1، 1076، ومعجم المؤلفين 229/1.

([83]) ينظر: حاشية تشويق الخلان على شرح الآجرومية، ص:3.

([84]) ينظر: معجم المطبوعات 991/1، 1971/2، وهدية العارفين 217/1، وإيضاح المكنون 161/2، ومعجم المؤلفين 229/1.

([85]) ينظر: حاشية تشويق الخلان على شرح الآجرومية، ص:3، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع 83/1، ومعجم المطبوعات 291/1- 992، والأعلام 130/1، وإيضاح المكنون 172/2، وهدية العارفين 217/1.

([86]) ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع 83/1.

([87]) ينظر: حاشية تشويق الخلان على شرح الآجرومية، ص:3، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع 422/1، وحلية البشر 182/1، وشجرة النور الزكية 207/2، ومعجم المطبوعات 992/1، والأعلام 130/1.

([88]) ينظر: هدية العارفين 217/1.

([89]) ينظر: فهرس الفهارس 391/1.

([90]) ينظر: حاشية تشويق الخلان على شرح الآجرومية، ص:3.

([91]) ينظر: هدية العارفين 217/1.

([92]) ينظر: إيضاح المكنون 594/2، وفي معجم المطبوعات- 1982/2، 1983- ذكره مختصرًا باسم: (منهل العطشان على فتح الرحمن).

([93]) ينظر: معجم المطبوعات 992/1.

([94]) ينظر: السابق 991/1، وإيضاح المكنون 560/2، وهدية العارفين 217/1.

([95]) ينظر: تاريخ أشراف الحجاز 1840- 1883 (خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام) لدحلان، ص:5-6، 83 (القسم الدراسي).

([96]) ينظر: حاشية تشويق الخلان على شرح الآجرومية، ص:3.

([97]) ينظر: هدية العارفين 217/1.

([98]) ينظر: خزانة التراث، المكتبة الشاملة (cd) الإصدار الثالث.

([99]) ينظر: حاشية تشويق الخلان على شرح الآجرومية، ص:3.

([100]) ينظر: هدية العارفين 217/1.

([101]) ينظر: خزانة التراث، المكتبة الشاملة (cd) الإصدار الثالث.

([102]) ما بين منحنيين ساقط من (طق) و(طح).

([103]) لأن العرب لا يبتدئون بساكن ولا يقفون على متحرك. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، ص:497.

([104]) ينظر: شرح تسهيل الفوائد 53/1.

([105]) ينظر: شرح التسهيل 53/1، وشرح التصريح 53/1.

([106]) ينظر: الخصائص 37/1، وتوضيح المقاصد 296/1، وهمع الهوامع 45/1.

([107]) ينظر: الخصائص 37/1، وشرح شذور الذهب، ص:89، وشرح التصريح 53/1.

([108]) ينظر: حدود النحو للأبذي، ضمن (كتابان في حدود النحو)، ص:46، وشرح التصريح 53/1. واختاره ابن مالك، ونسبه إلى المحققين. ينظر: تسهيل الفوائد، ص:7، وشرح التسهيل 33/1، وتوضيح المقاصد 296/1، وشرح الأشموني 79/1. وهو قول الجمهور. ينظر: همع الهوامع 40/1.

([109]) ينظر: التسهيل، ص:7، وشرح التسهيل 33/1، 43، وحدود النحو للأبذي، ص:46.

([110]) قال الأشموني: "اختاره الأعلم، وكثيرون، وهو ظاهر مذهب سيبويه". ينظر: شرح الأشموني 80/1.

([111]) ينظر: شرح التسهيل 33/1- 34، وتوضيح المقاصد 496/1، وحدود النحو للأبذي، ص:47، وشرح الأشموني 80/1- 81، وشرح التصريح56/1، وهمع الهوامع 40/1.

([112]) اختلف في الاسم والفعل من حيث البناء والإعراب؛ فـ"مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال؛ فالأصل في الفعل البناء عندهم، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح، ونقل ضياء الدين بن العلج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، فرع في الأسماء". شرح ابن عقيل 37/1، وينظر: أسرار العربية، ص:278، 280، 331، وحدود النحو للأبذي، ص:47.

([113]) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 72/1، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل 49/1.

([114]) ينظر: أسرار العربية، ص:46، وشرحان على مراح الأرواح، ص:59، وحاشية الخضري 49/1.

([115]) ينظر: أسرار العربية، ص:46، وأوضح المسالك 67/1، وشرح ابن عقيل 40/1.

([116]) ينظر: أسرار العربية، ص:46، وحدود النحو للأبذي، ص:47، وحاشية الخضري 49/1.

([117]) ما بين منحنيين ساقط من (طق) و(طح).

([118]) ما بين منحنيين ساقط من (طق) و(طح).

([119]) ينظر: شرح الأزهرية لخالد الأزهري، ص:11.

([120]) ينظر: المقتضب 173/4.

([121]) ما بين منحنيين ساقط من (طق) و(طح).

و"النكرة التامة، هي التي تكون مكتفية بنفسها، فلا تحتاج أي صلة أو صفة، نحو: (أَكرم رجلًا ما). ومنه المثل: (لأمر ما جدع قصير أنفه)،. ومنها (ما) قبل فعل التعجب". جامع الدروس العربية 67/1.

([122]) ينظر: مغني اللبيب، ص:392، وتوضيح المقاصد 886/2، وشرح ابن عقيل 150/2.

([123]) ينظر: شرح الأزهرية، ص:11.

([124]) ينظر: أوضح المسالك 110/3، وشرح ابن عقيل 65/2، وشرح التصريح 709/1.

([125]) ينظر: علل النحو، ص:142- 143، وشرح الأزهرية، ص:11.

([126]) ينظر: علل النحو، ص:143- 145، وشرح الأزهرية، ص:11.

([127]) الفعل المضارع معرب بالإجماع. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، (د. ت.)، 549/2، "لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد المباشرة، فإنه مع نون الإناث مبني على السكون...، ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الفتح...، وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديراً". أوضح المسالك 65/1- 66.

([128]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 549/2، واللباب في علل البناء والإعراب 21/2.

([129]) في (طح): أو النهي.

([130]) ما بين منحنيين ساقط من (طق) و(طح).

([131]) ما بين منحنيين ساقط من (طح).

([132]) ما بين معقوفين زيادة من (طق) و(طح).

([133]) ما بين منحنيين ساقط من (طق) و(طح).

([134]) ما بين معقوفين زيادة من (طق) و(طح).

([135]) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 19/2- 21، وشرح ابن عقيل 355/2، وشرح الأشموني 1392/3، وشرح الأزهرية، ص:11، وحاشية الصبان 1392/3.

([136]) الماضي والأمر مبنيان، وهو ما عناه ابن مالك بقوله:

وفعل أمر ومضي بنيا * * ....

ينظر: ألفية ابن مالك، ص:12، وأوضح المسالك 64/1- 65، وشرح ابن عقيل 38/1.

([137]) في (طق) و(طح): نقول.

([138]) ينظر: حاشية الصبان 98/1، وحاشية الخضري 49/1.

([139]) ينظر: الرّد عَلى النّحاة، ص:127.

([140]) ينظر: شرح ابن عقيل 38/1- 39.

([141]) ينظر: شرح الأشموني 99/1.

([142]) ينظر: توضيح المقاصد 305/1- 306، وشرح التصريح 52/1.

([143]) ما بين منحنيين ساقط من (طق) و(طح).

([144]) في (طق): بناؤه.

([145]) ينظر: شرح الأشموني 101/1- 103، وحاشية الصبان 103/1- 104، وحاشية الخضري 52/1-53.

([146]) ينظر: شرح الكافية الشافية 176/1، وشرح التسهيل 37/1، وتوضيح المقاصد 306/1، وشرح الأشموني 99/1- 100.

([147]) ما بين معقوفين زيادة من (طق) و(طح).

([148]) ما بين منحنيين ساقط من (طق) و(طح).

([149]) ما بين منحنيين ساقط من (طق).

([150]) ينظر: شرح الأشموني 95/1.

([151]) ينظر: شرح الأشموني 102/1، وحاشية الصبان 102/1.

([152]) في (خ): جيىء.

([153]) ينظر: الفلاح في شرح المراح لابن كمال باشا (مع شرحان على مراح الأرواح)، ص:113.

([154]) قال الجرجاني: "الأجوف هو ما كان عينه حرف علة، كقال وباع". المفتاح في الصرف، ص:41.

([155]) في (خ): ذو.

([156]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي 198/1.

([157]) السالم هو: "ما سلمت حروفه الأصلية من الهمز، والتضعيف، وحروف العلة". تكملة في تصريف الأفعال، لمحمد محيي الدين عبد الحميد (بذيل شرح ابن عقيل) 607/2.

([158]) ينظر: شذا العرف، ص:15.

([159]) ما بين منحنيين ساقط من (طق).

([160]) في (طح): يعون.

([161]) ينظر: المفتاح في الصرف، ص:36، والتصريف العزي، ص:3- 4.

([162]) قال الجرجاني: "المَهْمُوزُ: ما حَلَتْ بفائِهِ أوْ عَيْنِهِ أوْ لاَمِهِ هَمْزَة". المفتاح في الصرف، ص:40.

([163]) ينظر: المفتاح في الصرف، ص:40، وشذا العرف، ص:21.

([164]) قال الجرجاني: "المضاعَفُ من الثلاثي: ما كانَ عَيْنُه ولاَمُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ مُدْغَمٍ، كـ(سَرَّ)، و(فَرَّ)، إلا إذا اتَّصَلَ بِهِ تَاءُ الضمير، في نَحْوِ: سَرَرْتُ. ومن الرباعيّ: ما كانَ فاؤُهُ ولامُهُ الأولى من جنسٍ واحِدٍ، وعينُهُ ولامُهُ الثانيةُ كذلك، غيرَ مُدْغَمٍ، للفاصِلِ بين المِثْلَيْنِ، كـ(زَحْزَحَ)، و(زَلْزَلَ)، ويسمّى مطابقًا أيضًا". المفتاح في الصرف، ص:39.

فالمضاعف إذا كانت عينه ولامه من جنس واحد، يقال له: الأصم، وإذا كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وكذلك عينه ولامه الثانية، يقال له: المطابق. ينظر: التصريف العزي، ص:24- 25.

([165]) ينظر: المفتاح في الصرف، ص:39، وشرح التصريح 439/1، 526/2.

([166]) قال ابن عقيل: "المعتل من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة، نحو: يغزو، أو ياء قبلها كسرة، نحو: يرمي، أو ألف قبلها فتحة، نحو: يخشى". شرح ابن عقيل 84/1.

([167]) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، ص:15.

([168]) في (طق) و(طح): و.

([169]) ينظر: التصريف العزي، ص:28- 29، والمفتاح في الصرف، ص:40، وشذا العرف في فن الصرف، ص:16.

([170]) حاشية الصبان 157/1، وشذا العرف في فن الصرف، ص:16.

([171]) ينظر: التصريف العزي، ص:31، والمفتاح في الصرف، ص:41، وشذا العرف في فن الصرف، ص:16.

([172]) ينظر: المفتاح في الصرف، ص:41، والتصريف العزي، ص:31.

([173]) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص، ص:70.

([174]) ينظر: الفلاح في شرح المراح لابن كمال باشا، (مع شرحان على مراح الأرواح)، ص:113.

([175]) ينظر: المقتضب 104/1، والأصول في النحو 245/3، وسر صناعة الإعراب 22/1، والخصائص 343/2، 471.

([176]) ينظر: التصريف العزي، ص:31، وسر صناعة الإعراب 17/1، والخصائص 318/2، وشرح الرضي على الكافية 69/1، 81.

(177) في (طق): قلهما. وواضح أنه خطأ مطبعي.

(178) ينظر: أوضح المسالك 64/1، وشرح الرضي على الكافية 191/1، 294/3، 14/4، وشرح ابن عقيل 484/1، وشرح الأشموني 95/1- 96، وشرح التصريح 50/1، 88، 460/2.

قال ابن مالك: إن "توالي أربع حركات ليس مهملًا في كلامهم، بل مُسْتخف بالنسبة إلى بعض الأبنية. بدليل: عُلَبِط، وأصله: عُلابط. وعَرَتن وأصله: عَرَنْتن. وجنَدِل، وأصله: جَنادِل عند البصريين، وجَنْدِيل عند الكوفيين، وعلى كل تقدير فقد حذفوا مدة منه ومن علابط، ونونًا من عَرَنتن، مع إفضاء ذلك إلى أربع حركات متوالية، فلو كان توالي أربع حركات منفورًا منه طبعًا، ومقصود الإهمال وضعًا، لم يتعرضوا إليه دون ضرورة في الأمثلة المذكورة وأشباهها، ولسدُّوا باب التأنيث بالتاء في نحو: بَركة، ومعدة، ولُمزة، فإنه موقع في توالي أربع حركات في كلمة واحدة، لا سيما كلمة تلازمها التاء كملازمتها هذه الثلاثة الأسماء. ومن العجب اعتذارهم عن تاء التأنيث بأنها في تقدير الانفصال، وأنها بمنزلة كلمة ثانية، مع أنها جزء كلمة مفردة لا يستغنى بها فيحسن السكوت عليها، ولا يستغنى عنها فيقوم غيرها مقامها، بخلاف تاء فعلتُ فإنها جزء كلام تام، وهي قابلة للاستغناء عنها بغيرها، نحو: فعل زيد، وما فعل إلا أنا". شرح التسهيل 125/1.

(179) في (طق) و(طح): فقلبوها.

(180) القياس هو: "حمل فرع على أصل بعلة جامعة". الاقتراح في أصول النحو، ص:103.

والاطراد أو الطرد هو: "وجود الحكم بِوُجُود الْعلَّة، وَقيل: أَن يثبت مَعَه الحكم فِيمَا عدا الْمُتَنَازع فِيهِ إلْحَاقًا للفرد بالأعم الْأَغْلَب". معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ص:68. و"قياس الطرد: أن يجعل عكس المقيس عليه مقدم الشرطية والمقيس تاليًا للملازمة والقياس بيانًا لها مما يقال لو كان التذكر يولد لكان النظير يولد بيانه أن النظر كالتذكر". دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون) 78/3، وينظر: الخصائص 97/1.

(181) العلة: "هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه". التعريفات، ص:202.

(182) في (طق) و(طح): رفع.

(183) قال السيوطي: "الاسْتقراءُ : الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته". معجم مقاليد العلوم، ص:126.

(184) في (طق) و(طح): تقول.

(185) ما بين منحنيين ساقط من (طق) و(طح).

(186) ما بين منحنيين ساقط من (طح).

(187) في (خ): قبلهما.

(188) في (خ): حركتهما.

(189) لأن أصل (جاء): جيأ. ينظر: الفلاح في شرح المراح لابن كمال باشا، (مع شرحان على مراح الأرواح)، ص:113.

(190) ما بين منحنيين ساقط من (طق) و(طح).

(191) في (طق) و(طح): ما قبلها.

(192) في (خ): حركتهما.

(193) ما بن معقوفين زيادة من (طق) و(طح).

(194) ينظر: سر صناعة الإعراب 22/1، والخصائص 348/2، وشرح المفصل 362/5.

(195) ما بين معقوفين زيادة من (طق) و(طح).

(196) ما بين معقوفين زيادة من (طق) و(طح).

(197) في (خ): غزوا، ورميا.

(198) ما بين منحنيين ساقط من (طق) و(طح).

(199) ينظر: التصريف العزي، ص:36، والمفتاح في الصرف، ص:42.

(200) اللفيفُ هو: كل كلمة اجتمع فيها حرفَا عِلَّةٍ. ينظر: المفتاح في الصرف، ص:42.

(201) وله بناءان: فَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ، نحو: طَوَى يَطْوِي، وطَوِيَ يَطْوَى. ينظر: المفتاح في الصرف، ص:42- 43، والتعريفات، ص:247.

(202) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي 199/1.

(203) في (طح): شوا.

(204) وله بناءان: فَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ، نحو: وَقَى يَقِي، ووَلِيَ يَلِي. ينظر: المفتاح في الصرف، ص:42- 43، والتعريفات، ص:247.

(205) يَبَنٌ- بتحريك العين: اسم بلد، واسم وادٍ. ينظر: لسان العرب، (بين).

([206]) قال الجرجاني: وهو" في الاسم لا غير". المفتاح في الصرف، ص:42.

([207]) ينظر: التصريف العزي، ص:47.

أي: كأن يقال: هذه واوٌ، وهذه ياءٌ؛ إذ يرى بعض النحويين أن الهمزة حرف علة، منهم: الخليل بن أحمد. ينظر: كتاب العين 43/1. والفارسي. ينظر: شرح الأشموني 1816/4، وهو رأي ابن مالك. ينظر: الألفية، ص:110، وتوضيح المقاصد 1605/3، وشرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، مع شرح شواهده للبغدادي، 71/3، هامش المحققِين.

وبعضهم يرى أن الهمزة شبيهة بحرف العلة، وبعضهم أنها حرف صحيح. ينظر: شرح الأشموني 1816/4، وقد جمع الغلاييني بين هذين الرأيين بقوله: "الهمزة من الحروف الصحيحة، غيرَ أنها تُشْبهُ أحرفَ العِلة؛ لذلك تقْبَل الإعلالَ مثلَها، فتنقلبُ إليها في بعض المواضع". جامع الدروس العربية 117/2.

([208]) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، ص:18- 20.

([209]) في (طق) و(طح): كان.

([210]) ما بين منحنيين ساقط من (طق).

([211]) في (طق) و(طح): الهمزة.

([212]) ينظر: المفتاح في الصرف، ص:36، والتصريف العزي، ص:4.

([213]) "الشاذ: هو الذي يكون على خلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته". دستور العلماء 141/2.

([214]) ينظر في هذه القاعدة: الكتاب 8/4، 100.

([215]) سورة (التوبة)، الآية (32).

([216]) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وهي هل أصل الاشتقاق الفعل أم المصدر؟ فقد ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو: ضربَ ضربًا، وقامَ قيامًا. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 235/1.

([217]) ما بين منحنيين ساقط من (طق).

([218]) في (طق) و(طح): لفظين.

([219]) الاشتقاق: نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنًى وتركيبًا ومغايرتهما في الصيغة. ينظر: التعريفات، ص:43.

([220]) ينظر: التعريفات، ص:44.

([221]) "الفعل المتعدي هو الناصب مفعولًا به دون حاجة إلى تقدير حرف جر". شرح التسهيل 148/2. أو "هُوَ الَّذِي يتَوَقَّف فهمه على تعقل الْمَفْعُول بِهِ، كضرب". دستور العلماء 113/3.

([222]) الفعل اللازم هو: "ما لا بد له من حرف الجر فهو لازم". شرح التسهيل 149/2، أو "هُوَ الَّذِي لَا يتَوَقَّف فهمه على تعقله [أي: تعقل المفعول به]، كقعد". دستور العلماء 113/3.

([223]) في (خ): عمروا.

([224]) ما بين معقوفين زيادة من (طق) و(طح).

([225]) وهذا ما قصده ابن مالك بقوله:

علامة الفعل المعدَّى أن تصلْ ** ها غير مصدرٍ به نحو عمل

قال ابن عقيل: "ينقسم الفعل إلى متعدٍ ولازمٍ؛ فالمتعدي: هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، نحو: ضربت زيدًا. واللازم: ما ليس كذلك، وهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر، نحو: مررت بزيدٍ، أو لا مفعول له، نحو: قام زيدٌ، ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه فعلًا متعديًا، وواقعًا، ومجاوزًا، وما ليس كذلك يسمى لازمًا، وقاصرًا، وغير متعدٍ، ويسمى متعديًا بحرف جر. وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو: الباب أغلقته، واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر؛ فإنها تتصل بالمتعدي واللازم؛ فلا تدل على تعدي الفعل؛ فمثال المتصلة بالمتعدي: الضرب ضربته زيدًا، أي: ضربت الضرب زيدًا، ومثال المتصلة باللازم: القيام قمته، أي: قمت القيام". شرح ابن عقيل 533/1- 534.

([226]) في (طق) و(طح): جر.

([227]) في (خ): ها.

([228]) في (طق): بها.

([229]) سورة (المنافقون)، الآية (1).

([230]) قال ابن مالك:

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ** ونون أقبلن فعل ينجلي

قال ابن عقيل: "الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء فعلت، والمراد بها تاء الفاعل، وهي المضمومة للمتكلم، نحو: فعلتُ، والمفتوحة للمخاطب، نحو: تباركتَ، والمكسورة للمخاطبة، نحو: فعلتِ، ويمتاز– أيضًا– بتاء أتتْ، والمراد بها تاء التأنيث الساكنة، نحو: نعمتْ، وبئستْ، فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء؛ فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب، نحو: هذه مسلمةٌ، ورأيت مسلمةً، ومررت بمسلمةٍ، ومن اللاحقة للحرف، نحو: لات، وربت، وثمت، وأما تسكينها مع (رُبَّ) و(ثُمَّ) فقليل، نحو: رُبَّتْ، وثُمَّتْ". شرح ابن عقيل 22/1.

([231]) ينظر: المقتضب 335/2، ومغني اللبيب، ص:874.

([232]) ينظر: شرح الرضي على الكافية 14/4، 479، وأوضح المسالك 64/1، وشرح التصريح 50/1، وشرح الأزهرية، ص:19، وشرحان على مراح الأرواح، ص:28– 29، وشرح الأشموني 95/1– 96، وهمع الهوامع 197/1.

([233]) في (طق) و(طح): أنه.

([234]) ينظر: مغني اللبيب، ص:36، وحاشية الصبان 59/1، 1303/3، وحاشية الخضري 706/2.

([235]) في (خ) و(طق): جيئت.

([236]) ينظر: شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه 1234/3– 1235.

([237]) قال التهانوي: "المدّ...– بالفتح والتشديد– لغة: الزيادة، وعند القراء إطالة الصوت بحرف مدّي من حروف العلّة، وهو الألف والواو والياء الساكنة التي حركات ما قبلها مجانسة لها، وضده القصر، وهو ترك المدّ، وهو الأصل، إذ المدّ لا بدّ له من سبب يتفرّع عليه. وقال الجعبري: المدّ طول زمان صوت الحرف، واللين أقله، والقصر عدمهما. ثم المدّ نوعان: أصلي، وهو اللازم لحروف المدّ الذي لا تنفك عنه، بل ليس لها وجود بعدمه لابتناء بنيتها عليه، ويسمّى مدًّا ذاتيًّا وطبعيًّا...، وفرعي، وهو ما يكون فيه سبب للزيادة على المقدار الأصلي". موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم 1479/2.

فالمد المتصل هو: "ما اجتمع حرف المد والهمز بعده في كلمة واحدة نحو: (الملائكة، ومن سوء، وجيء)". شرح طيبة النشر في القراءات لابن الجزري، ص:73.

قال ابن القاصح: "سمي هذا النوع من المد: المتصل؛ لاتصال الهمزة بكلمة حرف المد". سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ، ص:50.

([238]) قال التهانوي: "المدّ نوعان: أصلي، وهو اللازم لحروف المدّ الذي لا تنفك عنه، بل ليس لها وجود بعدمه لابتناء بنيتها عليه، ويسمّى مدًّا ذاتيًّا وطبعيًّا...، وفرعي، وهو ما يكون فيه سبب للزيادة على المقدار الأصلي". كشاف اصطلاحات الفنون 1479/2.

([239]) ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، ص:113-114.

([240]) في (خ): الفتا.

([241]) ينظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر لمحمد محيسن 181/1.

وقد "قدّر علماء القراءات الحركة بزمن قبض الإصبع أو بسطه، والعبرة في ذلك على التّلقّي". ينظر: السابق 171/1.

([242]) ينظر: الكنز في القراءات العشر للواسطيّ 273/1، والهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر 170/1، 182.

([243]) ينظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر 170/1.

([244]) ينظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر 169/1.

([245]) في (طق): وحكم المتصل الذي.

([246]) ينظر: الكنز في القراءات العشر 273/1، والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، ص:73.

([247]) هو أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الدانى الأموى المقرئ. ويقال له: ابن الصيرفي. أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة فى علوم القرآن. أصله من دانية بالأندلس، رحل إلى المشرق، فحج، وزار مصر، ورجع إلى بلده وتوفي فيه، له كثير من المصنفات، منها: التيسير، في القراءات السبع، والإشارة، في القراءات، والمقنع، في رسم المصاحف ونقطها، والاهتدا في الوقف والابتدا، وجامع البيان، في القراءات، وطبقات القراء، وغيرها، (ت 444هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء 503/1، وشذرات الذهب 195/5، والأعلام 206/4.

(248) هو أبو موسى عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى المدني، مولى الأنصار، أحد القراء المشهورين، ولد وتوفي في المدينة. انتهت إليه الرياسة في علوم العربية والقراءة في زمانه بالحجاز. وكان أصمّ، يُقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفتي القارئ فيرد عليه اللحن والخطأ، (ت220هـ). ينظر: غاية النهاية 615/1- 616، وشذرات الذهب 97/3، والأعلام 110/5.

(249) هو الإمام عبد الله بن كثير الداري، أبو معبد، مولى عمرو بن علقمة الكناني، إمام أهل مكة وقارئها، (45- 120هـ = 665- 738م)، رحمه الله- تعالى-. ينظر: غاية النهاية 443/1-445، والأعلام 115/4.

(250) ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر للنُّوَيْري 382/1- 384.

(251) هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن زيد اليحصبي الشامي، أحد القراء السبعة. ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك. ولد في البلقاء، في قرية (رحاب)، وانتقل إلى دمشق بعد فتحها، وتوفي فيها سنة (118هـ). ينظر: غاية النهاية 1/ 424- 425، وشذرات الذهب 85/2، والأعلام 95/4.

(252) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان من ولد بَهْمَنْ بن فيروز، الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن، المعروف بالكسائي، أصله أعجمي، وهو أحد القراء السبعة، إمام في النحو واللغة والقراءات، له مصنفات منها: معاني القرآن، والقراءات، والعدد، ومقطوع القرآن وموصوله، ومختصر في النحو، وما يلحن فيه العوام، (ت189هـ). ينظر: غاية النهاية 535/1، وبغية الوعاة 162/2-164، وشذرات الذهب 407/2، والأعلام 283/4.

(253) هو عاصم بن بهدلة بن أبي النَّجود الأسدي، ويكنى أبا بكر، وهو من التابعين، وكان شيخ القراء بالكوفة، وأحد القراء السبعة، (127هـ). ينظر: غاية النهاية 346/1-349، والأعلام 248/3.

(254) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي ولاءً، الزيات مهنة، أحد القراء السبعة. كان عالمًا بالقراءات. مات بحلوان سنة (156هـ). ينظر: غاية النهاية 261/1- 263، وشذرات الذهب 255/2، والأعلام 277/2

(255) هو وَرْش عثمان بن سعيد بن عديّ المصري، من كبار القراء، غلب عليه لقب ورش لشدة بياضه، أصله من القيروان، ومولده ووفاته بمصر، (ت197هـ). ينظر: غاية النهاية 502/1، وشذرات الذهب 457/2، والأعلام 205/4.

([256]) أي: ست حركات. ينظر: الوافي في شرح الشاطبية 226/1.

([257]) ينظر: التيسير في القراءات السبع للداني، ص:112، والوافي في شرح الشاطبية، ص:73- 75.

والتيسير هو كتاب: التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، (ت444هـ)، وهو مختصر مشتمل على مذاهب القراء السبعة بالأمصار وما اشتهر وانتشر من الروايات والطرق عند التالين وصح وثبت لدى الأئمة المتقدمين؛ فذكر عن كل واحد من القراء روايتين، وعلى هذا الكتاب شروح كثيرة. ينظر: كشف الظنون 250/1.

([258]) الشاطبية هي كتاب حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع المثاني، وهي القصيدة المشهورة بالشاطبية، للشيخ أبي محمد القاسم بن فيرة الشاطبي الضرير، المتوفى بالقاهرة، سنة (590هـ)، نظم فيه (التيسير) كما ذكره الجزري في (التحبير)، وأبياته ألف ومائة وثلاثة وسبعون بيتًا، أبدع فيه كل الإبداع؛ فصار عمدة الفن، وله شروح كثيرة. ينظر: كشف الظنون 646/1.

([259]) في (طق): الأمر تبتان.

([260]) في (طق) و(طح): أربع.

([261]) ينظر: الوافي في شرح الشاطبية، ص:73.

([262]) ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات، ص:75.

([263]) السكون العارض حالة الوقف، نحو: (الرحيم)، (نستعين)، (للمتقين). حكمه جواز القصر، والتوسط، والمدّ، لكل القراء؛ إلّا أن علماء القراءات الذين ورد عنهم (الطول) في هذا النوع قليلون، والأكثرون ورد عنهم فيه القصر، والتوسط، والأوجه الثلاثة صحيحة. ينظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر 180/1، 182.

([264]) سورة (قريش)، الآية (4).

([265]) ينظر: شرح طيبة النشر للنويري 350/1، والهادي شرح طيبة النشر 149/1- 150، والوافي في شرح الشاطبية، ص:67.

([266]) ينظر: سراج القارئ المبتدي، ص:44.

([267]) سورة (الفيل)، الآية (1).

([268]) حروف المدّ واللّين، ثلاثة: الألف، ولا تكون إلّا ساكنة مفتوحًا ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها؛ وإنما سمّيت بذلك لأن مدّ الصوت لا يكون في شيء من الحروف إلّا فيهن عند

مجاورتهن ساكنا أو همزة، ولأنّهن في أنفسهنّ مدّات، والألف هو الأصل والواو والياء مشبهان له، ووجه شبههما به أنهما ساكنان، كما أن الألف ساكن، وأن حركة ما قبلهما منهما كالألف، وأنهما يبدلان من الألف والألف يبدل منهما، وأنهما يتولّدان من إشباع الحركة قبلهما كالألف. وحرفا اللّين، الواو والياء إذا سكنا وانفتح ما قبلهما؛ وإنما سمّيا بذلك لأنهما يخرجان بلين وقلّة كلفة على اللسان، لكنهما نقصا عن شبه الألف لتغيّر حركة ما قبلهما عن جنسهما؛ فنقص المدّ الذي في الألف وبقي فيهما اللّين لسكونهما فسمّيا بحرفي اللّين. ينظر: الكنز في القراءات 170/1.

ف"اللين أعم من المد، وحرف العلة يطلق على الألف والواو والياء، سواء أكانت متحركة أم ساكنة، وسواء أكانت مسبوقة بحركة أم لا، وسواء أكانت الحركة السابقة مجانسة أم لا، فهو أعم من المد والين جميعا، وعلى ذلك يكون واو (عصفور)، وألف (قرطاس)، وياء (قنديل)؛ حروف علة ومد ولين، ويكون واو يوم وياء (بين) و(بيع) حروف علة ولين، وليس حروف مد، ويكون ياء (بيان)، وواو (وعد) و(نزوان)، حروف علة، وليست مدًّا ولا لينًا". شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي 250/1، هامش المحققِين.

([269]) لم أقف على هذا التعريف اللغوي فيما اطلعت عليه من المعاجم اللغوية، وهو في شرح التصريح 392/1، وحاشية الخضري 36/1، 315.

([270]) قوله: (كضرب زيد) تكررت في (خ) مرتين.

([271]) لم أقف على نص هذا التعريف فيما اطلعت إليه من المصادر، وقال الجرجاني في تعريفه: "الفاعل ما أسند إليه الفعل أو شبهة على جهة قيامه به أي على جهة قيام الفعل". التعريفات، ص:211.

وقال السيوطي: "الفَاعِلُ: ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدمًا عليه أبدًا ، وقيل: ما أسند إليه الفعل، أو شبهه، وقدم عليه على جهة قيامه به". معجم مقاليد العلوم، ص:81.

([272]) لم أقف على هذا التعليل فيما اطلعت عليه من المصادر، وقال ابن مضاء مجيبًا عن "سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيد): لِمَ رُفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولِمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر...، ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال: فلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل؛ لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأُعطي الأثقل- الذي هو الرفع- للفاعل،

وأُعطي الأخف- الذي هو النصب- للمفعول؛ لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون". الرّد عَلى النّحاة، ص:127.

([273]) في (طق) و(طح): يهتم.

([274]) قال السيوطي: "اختلف في أصل المرفوعات؛ فقيل: المبتدأ، والفاعل فرع عنه، وعزي إلى سيبويه، ووجهه أَنه مبدوء به في الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تَأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم، وأنه عامل معمول، والفاعل معمول لا غير. وقيل: الفاعل أصل، والمبتدأ فرع عنه، وعزي للخليل، ووجهه أن عامله لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي؛ فإنه إنما رفع للفرق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني. وقيل: كلاهما أصلان، وليس أحدهما بمحمول على الآخر، وَلا فرع عنه، واختاره الرضي، ونقله عن الأخفش وابن السراج". همع الهوامع 3/2- 4.

([275]) سورة (العنكبوت)، الآية (61) و(63)، و(لقمان)، الآية (25)، و(الزمر)، الآية (38)، و(الزخرف، الآية (87).

([276]) ما بين منحنيين ساقط من (طق).

([277]) قال الصبان: "قال الدماميني: تظهر فائدة الخلاف في نحو: زيد، جوابًا: لـ(من قام؟)؛ فعلى الأول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر، وعلى الثاني يترجح كونه فاعلًا لفعل محذوف، وعلى الثالث يستوي الوجهان. ثم اعترض بأن استحسان مطابقة الجواب للسؤال في الاسمية والفعلية يقتضي ترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقًا. وأجاب بأن جملة من قام اسمية في الصورة فعلية في الحقيقة؛ وبيان ذلك أن قولك: (من قام) أصله: أقام زيد أم عمرو أم خالد؟ إلى غير ذلك، لا: أزيد قام أم عمرو أم خالد؟ لأن الاستفهام بالفعل أولى؛ لكونه متغيرًا؛ فيقع فيه الإبهام، ولما أريد الاختصار وضعت كلمة (مَنْ) دالة إجمالًا على تلك الذوات المفصلة، ومتضمنة لمعنى الاستفهام، وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل؛ فصارت الجملة اسمية في الصورة- لعروض تقدم ما يدل على الذات- فعلية في الحقيقة، فإن أجبت بالفعلية نظرًا إلى جانب الحقيقة؛ فالمطابقة حاصلة معنًى، وإن أجبت بالاسمية نظرًا إلى الصورة؛ فالمطابقة حاصلة لفظًا؛ فإذن لا ترجيح بمجرد المطابقة؛ لوجودها في الصورتين؛ فبقي الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ سالما؛ فتدبر". حاشية الصبان 291/1- 292.

([278]) قال السيوطي: "اختلف هل الإعراب لفظي أو معنوي على قولين: فالجمهور على الأول، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك ونسبه للمحققين. وابن الحاجب وسائر المتأخرين". همع الهوامع 40/1.

([279]) في (طح): وإن.

([280]) قال الأشموني: "لا منافاة بين جعل هذه الأشياء [أي: الحركات] إعرابًا وجعلها علامات إعراب؛ إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثرًا جلبه العامل، وعلامات إعراب من حيث الخصوص". شرح الأشموني 109/1.

([281]) هذا نص تعريف ابن الحاجب. ينظر: الكافية في علم النحو، ص:37.

([282]) في (طق) و(طح): وضعت.

([283]) لم أقف على نص هذا التعريف فيما اطلعت عليه من مصادر، وعرفها ابن الحاجب بقوله: "النّكرة: ما وضع لشيء لا بعينه". الكافية، ص:37.

([284]) قال ابن عقيل: "النكرة: ما يقبل (أل)، وتؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل (أل)؛ فمثال ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف: رجل، فتقول: الرجل، و... مما يقبل (أل) ولا تؤثر فيه التعريف... (عباس) علمًا، فإنك تقول فيه: العباس، فتدخل عليه (أل)، لكنها لم تؤثر فيه التعريف؛ لأنه معرفة قبل دخلوها عليه، ومثال ما وقع موقع ما يقبل (أل): ذو، التي بمعنى صاحب، نحو: جاءني ذو مال، أي: صاحب مال، فذو نكرة، وهي لا تقبل (أل)، لكنها واقعة موقع (صاحب)، وصاحب يقبل (أل)، نحو: الصاحب". شرح ابن عقيل 86/1.

([285]) في (طق) (طح): المعرفة.

([286]) ينظر: الكتاب 103/2.

([287]) في (طق): وما.

([288]) قال السيوطي: "العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره؛ فخرج بالمعين النكرات، وبما بعده سائر المعارف؛ فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب، وغائب وليس موضوعًا لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره، لكن إذا استعمل صار جزئيًّا، ولم يشركه أحد فيما أسند إليه، واسم الإشارَة صالح لكل مشار إليه، فإذا استعمل في واحد لم يشركه فيما أسند إليه أحد، و(أل) صالحة لأن يعرف بها كل نكرة، فإذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه، وهذا معنى قولهم: إنها كليات وضعًا، جزئيات استعمالًا، ثم التعين إن كان خارجيًّا بأن كان الموضوع له معينًا في الخارج، ك(زيد)، فهو علم الشخص، وإن كان ذهنيًّا بأن كان الموضوع له معينًا في

الذهن، أي: ملاحظ الوجود فيه، ك(أسامة) علم للسبع، أي: لماهيته الحاضرة في الذهن، فهو علم الجنس، وأما اسم الجنس فهو: ما وضع للماهية من حيث هي، أي: من غير أن تعين في الخارج أو الذهن، كالأسد اسم السبع، أي: لماهيته. هذا تحرير الفرق بينهما، فإنهما ملتبسان لصدق كل منهما على كل فرد من أفراد الجنس؛ ولهذا ذهب بعضهم إلى أنهما مترادفان، وأن علم الجنس نكرة حقيقة، أو إطلاق المعرفة عليه مجاز، ورد باختلافهما في الأحكام اللفظية، فإن العرب أجرت علم الجنس– ك(أسامة وثعالة)– مجْرى علم الشخص في: امتناع دخول (أل) عليه، وإضافته، ومنع الصرف مع علة أخرى، ونعته بالمعرفة، ومجيئه مبتدأ، وصاحب حال، نحو: أُسَامَة أجرأ من ثعالة، وهذا أسامة مقبلًا، وأجري اسم الجنس– ك(أسد)– مجرى النكرات، وذلك دليل على افتراق مدلوليهما، إذ لو اتحدا معنًى لما افترقا لفظًا وقد فرق بعض أهل المعقول بأن (أسدًا) إذا وضع على شخص لا يمتنع أَن يوجد منه أمثال، فوضع على الشياع، و(أسامة) وضع على معنى الأسدِية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن، وَلا يمكن أَن يوجد منها اثنان في الذهن، ثم صار (أسامة) يقع على الأشخاص؛ لوجود ذلك المعنى في الأشخاص". همع الهوامع 243/1– 244. وينظر: إتحاف الأنس في العلمين واسم الجنس لمحمد الأمير، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج15، ع25، ص:1038– 1043.

([289]) ما بين منحنيين ساقط من (طق).

([290]) ينظر: الكتاب 93/2. والفرق بينهما هو ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

ووضعوا لبعض الأجناس علم ** كعلم الأشخاص لفظا وهو عم

ينظر: ألفية ابن مالك، ص:17.

قال المرادي: "والتحقيق في ذلك أن تقول: اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي؛ ف(أسد) موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلًا، وعلم الجنس ك(أسامة) موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع شخصي لها، مع قطع النظر عن إفرادها، ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة والماهية. وبيان ذلك: أن الحقيقة الحاضرة في الذهن، وإن كان عامة بالنسبة إلى أفرادها، فهي باعتبار حضورها فيه أخص من مطلق الحقيقة، فإذا استحضر الواضع صورة الأسد ليضع لها فتلك الصورة الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد. فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان، ومثلها يقع في زمان آخر "أو في ذهن آخر. والجميع يشترك في مطلق صورة الأسد، فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس، أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس.

وفي كلام سيبويه إيماء إلى هذا الفرق، فإنه قال في باب ترجمته (هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في الأمة ليس واحد منه بأولى من الآخر) ما نصه: إذا قلت هذا أبو الحارث إنما تريد هذا الأسد، أي: هذا الذي سمعت باسمه أو عرفت أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدا، ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم". توضيح المقاصد 400/1- 401.

([291])أي: اسم الجنس والاسم النكرة.

([292]) قال المرادي: "فإن قلت: فما الفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة من جهة المعنى ؟ قلت: ذهب قوم إلى أن أسامة لا يخالف في معناه دلالة أسد، وإنما يخالفه في أحكام لفظية، وإنما أطلق عليه أنه معرفة مجازًا. وهذا معنى ما ذكره ابن مالك في باب المعرفة والنكرة من شرح التسهيل، فإنه ذكر فيه أن أسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا وأنه في الشياع كـ(أسد). وأقول: تفرقة الواضع بين (أسامة) و(أسد) في الأحكام اللفظية تؤذن بفرق من جهة المعنى. ومما قيل في ذلك: أن (أسدًا) وضع ليدل على شخص معين، وذلك الشخص لا يمتنع أنه يوجد منه أمثال؛ فوضع (أسدًا) على الشياع في جملتها، ووضع أسامة لا بالنظر إلى شخص، بل على معنى الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلًا في الذهن، ثم صار أسامة يقع على الأشخاص لوجود ما هو ذلك المعنى المفرد الكلي في الأشخاص". توضيح المقاصد 401/1.

([293]) مذهب سيبويه أن الأعلام كلها منقولة، ومذهب الزجاج كلها مرتجلة. ينظر: شرح الأشموني 207/1.

([294]) ينظر: شرح المفصل 100/1، 126، وتوضيح المقاصد 1210/3، وشرح التصريح 127/1.

([295]) في (طح): لعلمية.

([296]) ما بين معقوفين زيادة من (طق) و(طح).

([297]) ينظر: شرح الكافية الشافية 247/1، وشرح الأشموني 207/1.

([298]) ينظر: شرح التصريح 95/1، وشرح الأشموني 284/1.

([299]) في (طق): الحرث.

([300]) في (طق): الحرث.

([301]) ينظر: أوضح المسالك 235/1، والجنى الداني، ص:196- 197.

([302]) ينظر: شرح المفصل 229/1- 230.

([303]) يقع الخبر ظرفًا، كقوله تعال: (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) [الأنفال: 42]، ويقع مجرورًا، كقوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) [الفاتحة: 2]. ويتعلقان بمحذوف وجوبا، ثم اختلف في تقديره؛ فذهب الأخفش والفارسي والزمخشري إلى أن تقديره: (كان) أو (استقر)، وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلًا. والصحيح عند جمهور البصريين أن تقديره: (كائن) أو (مستقر)، لا (كان) أو (استقر)، وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسمًا مفردًا، فكل من الفريقين استند إلى أصل صحيح، ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل، نحو: أما في الدار فزيد، وكقوله تعالى: (إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا) [يونس: 21]؛ لأن (أما) لا تنفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه؛ ولأن (إذا) الفجائية لا يليها الأفعال على الأصح. وذهب ابن هشام إلى أنه لا يترجح تقديره اسمًا ولا فعلًا؛ بل بحسب المعنى. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 245/1، ومغني اللبيب، ص:584، وشرح التصريح 206/1.

([304]) ينظر: حدود النحو للأبذي، ص:55، وشرح الأزهرية، ص:24- 25.

([305]) في (طق): وهو.

([306]) ما بين منحنيين ساقط من (طق) و(طح).

([307]) ما بين منحنيين ساقط من (طح).

([308]) ينظر: معارج القدس في مدراج معرفة النفس لأبي حامد الغزالي، ص:118، ودستور العلماء 264/2-265.

([309]) معنى الجملة الكبرى أي: "أنها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتدئها". شرح التصريح 454/1.

([310]) ما بين معقوفين زيادة من (طق).

([311]) ينظر: مغني اللبيب، ص:497.

"فالكبرى: ما كان الخبر فيها جملة، والصغرى ما كانت خبرًا، فجملة: (زيد قام أبوه)، (زيد) و(أبوه) وما بينهما جملة كبرى؛ لأن الخبر وقع فيها جملة، وذلك أن (زيدًا) مبتدأ، وجملة (قام أبوه) خبر عنه، وجملة (قام أبوه) من الفعل والفاعل جملة صغرى؛ لأنها وقعت خبرًا عن (زيد)، وكبر الجملة وصغرها بحسب كثرة الكلمات وقلتها، وقد تكون الجملة الواحدة كبرى وصغرى باعتبارين، نحو: (زيد أبوه غلامه منطلق)؛ ف(زيد) مبتدأ أول، و(أبوه) مبتدأ ثان، و(غلامه) مبتدأ ثالث، و(منطلق) خبر المبتدأ الثالث، وخبره خبر المبتدأ الثاني، والرابط بينهما الهاء من (غلامه)،

والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الهاء من (أبوه)، والمعنى: زيد غلام أبيه منطلق؛ فـ(زيد) و(منطلق) وما بينهما جملة كبرى لا غير؛ لأن خبرها جملة، وجملة (أبوه غلامه منطلق) جملة صغرى لا غير؛ لأنها وقعت خبرًا، وجملة (أبوه غلامه منطلق) كبرى باعتبار كون الخبر فيها جملة، وصغرى باعتبار كونها خبرًا عن (زيد)، وقد تكون الجملة لا كبرى ولا صغرى لفقد الجملة الشرطين السابقين، نحو: زيد قائم. ينظر: مغني اللبيب، ص:497، وشرح الأزهرية، ص:52- 53، وهمع الهوامع 38/1.

([312]) هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني، إمام في العربية، له مصنفات كثيرة، منها: الألفية في النحو، وتسهيل الفوائد في النحو، وشرحه التسهيل، والضرب في معرفة لسان العرب، والكافية الشافية أرجوزة في النحو، ولامية الأفعال، وعدة الحافظ وعمدة اللافظ، وشرحها، وإيجاز التعريف في الصرف، وشواهد التوضيح، وإكمال الإعلام بمثلث الكلام، (ت672هـ). ينظر: بغية الوعاة 130/1- 134، وشذرات الذهب 590/7-591، والأعلام 233/6.

([313]) ينظر: ألفية ابن مالك ص:11.

([314]) ما بين منحنيين ساقط من (طق) و(طح).

([315]) ينظر: حاشية الصبان 48/1- 49.

([316]) في (طح): والفرق.

([317]) ينظر في هذه الجمل: مغني اللبيب، ص:500- 559، وشرح الأزهرية، ص:53- 55.

([318]) هو المرادي، في (رسالة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب). ينظر: توضيح المقاصد 91/1 (مقدمة المحقق).

([319]) ينظر في هذه الأبيات- باختلاف يسير-: عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني 252/1.

([320]) في (خ): وبعد.

([321]) في (طق): تتميما.

([322]) ينظر في أمثلة هذه الجمل: مغني اللبيب، ص:500- 559، وشرح الأزهرية، ص:53- 55.

(323) سورة (مريم)، الآية (31).

(324) سورة (النصر)، الآية (1).

(325) سورة (البقرة)، الآية (215).

(326) في (طق): بإن.

(327) ما بين منحنيين ساقط من (طق) و(طح).

(328) سورة (الروم)، الآية (36).

(329) في (طق): ووالتابعة.

(330) سورة (البقرة)، الآية (281).

(331) سورة (الكهف)، الآية (1).

(332) سورة (البقرة)، الآية (24).

(333) سورة (القدر)، الآية (1).

(334) سورة (الدخان)، الآيتان (2، 3).

(335) سورة (آل عمران)، الآية (59).

(336) هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأَزْدي الشلوبيني، أو الشلوبين نسبة إلى حصن الشلوبين أو شلوبينية بجنوب الأندلس. من كبار العلماء بالنحو واللغة. ولد وتوفي بـ(إشبيليّة)، له تصانيف، منها: القوانين، في علم العربية، ومختصره التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية، في النحو، كبير وصغير، وحواش على كتاب المفصَّل للزمخشري، وتعليق على كتاب سيبويه. ينظر: شذرات الذهب 402/7. وبغية الوعاة 224/2- 225، والأعلام 62/5.

(337) ينظر: مغني اللبيب، ص:526، وهمع الهوامع 50/4.

(338) يقصد في الأبيات السابقة قريبًا.

(339) ما بين معقوفين زيادة من (طق).

(340) وهذا بالاتفاق. ينظر: شرح الأزهرية، ص:54.

(341) سورة (الروم)، الآية (25).

([342]) في (طق) و(طح): منسوبة.

([343]) ما بين منحنيين ساقط من (طح).

([344]) ما بين معقوفين زيادة من (طق) و(طح).

([345]) الجملة الخبرية هي المركب التَّام المحتمل للصدق والكذب بالنظر إلى مفهومه فيكون حكاية عن الواقع فلا بدلها من المحكي عنه. والجملة الإنشائية هي: المركب التَّام الذي لا يحتمل الصدق والكذب لأنه ليس حكاية عن الواقع حتى يكون صادقًا بالمطابقة له وكاذبًا بعدمها. ينظر: دستور العلماء 281/1.

([346]) ينظر: التعريفات، ص:259.

([347]) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي، ص:359.

([348]) ينظر: مفتاح العلوم، ص:359.

([349]) ينظر: مفتاح العلوم، ص:419، وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة للصعيدي 462/3.

([350]) في (طق) و(طح): وهو لفظ محتمل للصدق.

([351]) ينظر: إتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطي، ص:68.

([352]) ينظر: تقرير التحرير (في علم الأصول)، لابن أمير الحاج 39/1، والتحبير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي 1721/4– 1722، والمهذب في علمِ أصول الفقه المقارن (تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية)، لعبد الكريم النملة 119/1– 120.

([353]) ينظر: مفاتيح العلوم، ص:166، ومعجم مقاليد العلوم، ص:120، ودستور العلماء 257/3.

([354]) في (طق): مسند.

([355]) في (طق) و(طح): أو نائبًا.

([356]) ينظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي، ص:166، والتعريفات، ص:305.

([357]) ينظر: مفاتيح العلوم، ص:166، والتعريفات، ص:263، ومعجم مقاليد العلوم، ص:120، ودستور العلماء 257/3.

([358]) في (طح): الكلي.

([359]) في (طق): بخصوص. وفي (طح): بخصوصه.

([360]) ينظر: الكليات للكفوي، ص:934- 935، وكشاف اصطلاحات الفنون 1796/2- 1798.

([361]) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون 1235/2- 1796.

([362]) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون 1797/2- 1798.

([363]) في (طق): صيغته.

([364]) ما بين معقوفين زيادة من (طق) و(طح).

([365]) في (طق): بهيئته.

([366]) في (طق) و(طح): جزئ.

([367]) في (طق) و(طح): جزئ.

([368]) في (طق): منها.

([369]) ما بين منحنيين ساقط من (طح).

([370]) في (طق) (طح): وضع المادة.

([371]) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون 1795/2- 1798.

([372]) في (طق) و(طح): تسمي.

([373]) ينظر: العقد الفريد 271/6، ومفاتيح العلوم، ص:103، ومعجم مقاليد العلوم، ص:111.

([374]) ينظر: العقد الفريد 271/6، ومفاتيح العلوم، ص:103، والتعريفات، ص:250، ومعجم مقاليد العلوم، ص:111، كشاف اصطلاحات الفنون 1796/2- 1798.

([375]) ما بين معقوفين زيادة من (طق).

([376]) ينظر: العقد الفريد 271/6، ومفاتيح العلوم، ص:103، والتعريفات، ص:154، ومعجم مقاليد العلوم، ص:111.

([377]) في (طح): بينهما.

([378]) ينظر: العقد الفريد 271/6، ومفاتيح العلوم، ص:103، والتعريفات، ص:223، ومعجم مقاليد العلوم، ص:111، كشاف اصطلاحات الفنون 1753/2.

([379]) ينظر: العقد الفريد 271/6، ومفاتيح العلوم، ص:103، والتعريفات، ص:223، ومعجم مقاليد العلوم، ص:111، كشاف اصطلاحات الفنون 1753/2.

([380]) ينظر: مفاتيح العلوم، ص:103، والتعريفات، ص:211، ومعجم مقاليد العلوم، ص:111، كشاف اصطلاحات الفنون 1261/2.

([381]) في (طق): كفعلت، ورجعت.

([382]) في (خ): العروضيون.

([383]) ينظر: العقد الفريد 271/6، قال القلقشندي: "وهو ما اصطلح عليه أهل العروض في تقطيع الشعر، واعتمادهم في ذلك على ما يقع في السمع دون المعنى، إذ المعتدّ به في صنعة العروض إنما هو اللفظ؛ لأنهم يريدون به عدد الحروف التي يقوم بها الوزن متحركًا وساكنًا؛ فيكتبون التنوين نونا، ولا يراعون حذفها في الوقف، ويكتبون الحرف المدغم بحرفين، ويحذفون اللام وغيره مما يدغم في الحرف الذي بعده، كالرحمن، والذاهب، والضارب، ويعتمدون في الحروف على أجزاء التفعيل، فقد تتقطع الكلمة بحسب ما يقع من تبيين الأجزاء". صبح الأعشى في صناعة الإنشا 168/3.

([384]) في (طق) و(طح): بعدها ساكن.

([385]) ينظر: مفاتيح العلوم، ص:103، والتعريفات، ص:211، ومعجم مقاليد العلوم، ص:111، كشاف اصطلاحات الفنون 1261/2.

([386]) ينظر: أهدى سبيل إلى علمي الخليل لمحمود مصطفى، ص:15.

([387]) ما بين منحنيين ساقط من (طق) و(طح).

([388]) في (طق): عملن.

([389]) هذا وما بعده لم أقف عليهما فيما اطلعت عليه من مصادر.

([390]) ما بين معقوفين زيادة من (طق).

([391]) في (طح): درجتن.

([392]) المقولات عشر وتسمى: القاطاغوريات، إحداها: الجوهر، وهو كل ما يقوم بذاته كالسماء، والكواكب، والأرض وأجزائها، والماء، والنار، والهواء، وأصناف النبات، والحيوان، وأعضاء كل واحد منها. المقولة الثانية: الكمّ،

بتشديد الميم؛ فكل شيء يقع تحت جواب (كم) فهو من هذه المقولة. والمقولة الثالثة: الكيف، وهو كل شيء يقع تحت جواب (كيف)، أعني: هيئات الأشياء وأحوالها، والألوان، والطعام، والروائح، والملموسات، كالحرارة، ونحو ذلك. والمقولة الرابعة: مقولة الإضافة، وهي نسبة الشيئين يقاس أحدهما إلى الآخر، كالأب والابن، والعبد والمولى، والأخ والأخ، والشريك والشريك. والمقولة الخامسة: مقولة (متى)، وهي نسبة شيء إلى الزمان المحدود: الماضي، والحاضر، والمستقبل، مثل: أمس، والآن، وغدًا. والمقولة السادسة: مقولة (أين)، وهي نسبة الشيء إلى مكانه، كقولك: في البيت، أو في المدينة، ونحو ذلك. والمقولة السابعة: الوضع، ويسمى: النصبة، وهي مثل: القيام، والقعود، والاضطجاع، والاتكاء في الحيوان، ونحو ذلك، وفي غيره من الأشياء. والمقولة الثامنة: مقولة (له)، وبعضهم يسميها: مقولة (ذو)، وبعضهم يسميه: الجدة، وهي نسبة الجسم إلى الجسم المنطبق على بسيطه، أو على جزء منه، كاللبس، والانتعال، والتسلح، للإنسان، واللحاء للشجر. والمقولة التاسعة: مقولة (ينفعل)، والانفعال هو: قبول أثر المؤثر. والمقولة العاشرة: مقولة (يفعل)، وهو التأثير في الشيء الذي يقبل الأثر، مثل: التسخين، والانفعال مثل: التسخين، وكالقطع، والانقطاع. ينظر: مفاتيح العلوم، ص:167- 168، والكليات، ص:627.

([393]) في (طق): زيد.

([394]) بعدها في (طق) و(طح): جزؤه الآخر هو هو.

([395]) ما بين منحنيين ساقط من (طق) و(طح).

([396]) ما بين منحنيين ساقط من (طق).

([397]) في (طق) و(طح): و.

([398]) نسبة إلى الحكمة، وهي: "علم يبحث فيه عن حقائق الأشياء على ما هي عليه في الوجود بقدر الطاقة البشرية؛ فهي علم نظري غير آلي، والحكمة- أيضًا- هي هيئة القوة العقلية العلمية المتوسطة بين الغريزة- التي هي إفراط هذه القوة- والبلادة التي هي تفريطها". التعريفات، ص:123.

([399]) ينظر: الكليات، ص:627.

([400]) في (طق): بن.

([401]) ف (طح): سوا.

([402]) ما بين معقوفين زيادة من (طق) و(طح).

([403]) ما بين معقوفين زيادة من (طق) و(طح).

([404]) في (طق): وحته.

([405]) في (طق): إليه.

([406]) في (طق): والعشرين.

([407]) في نهاية (خ): "وكان الفراغ من نساخة هذه النسخة المباركة يوم الإثنين، لثلاث وعشرين خلت من شهر شعبان، وذلك من شهور سنة 1270، سبعين ومائتين وألف، بقلم أفقر العباد وأحوجهم إلى عفو مولاه الجواد الولي، مالكها لنفسه: عبده السيد أحمد بن محمد بن حسين بن عبد الله بن شيخ بن عبد الله بن محمد بن حسن بن أحمد صاحب الشعب بن محمد بن علوي بن أبي بكر الحبشي علوي، عفا الله وتاب عليه، وغفر له ولوالديه وإخوته ومشايخه ومحبيه كل ذنب خفي وجلي، آمين. وكان الفراغ من ذلك ضحى حال كونه ساكنًا بمكة المشرفة، زادها الله شرفًا، وذلك في حارة الباب حال طلبه العلم في المسجد الحرام على شيخه المؤلف الإمام العالم الهمام السيد أحمد بن زيني دحلان، متع الله بحياته ونفعنا به والمسلمين، آمين، وفتح على كاتبها فتوح العارفين، وجعله في عباده الصالحين، آمين".

فهرس المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم برواية حفص.

* إتحاف الأنس في العلمين واسم الجنس، لمحمد بن محمد السنباوي الأمير الكبير، تحقيق: إبراهيم بن صالح الحندود، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج15، ع25، شوال 1423هـ.

* إتمام الدراية لقراء النقاية، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1985م.

* أسرار العربية، تأليف: عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط(1)، 1995م.

* الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان– بيروت.

* إظهار الحق، لرحمت الله بن خليل الدهلوي، دراسة وتحقيق: محمد أحمد ملكاوي، دار الحديث، القاهرة، ط(2)، 1992م.

* الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، المسمى بـ(نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر)، لعبد الحي بن فخر الدين الطالبي، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط(1)، 1999م.

* الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط(15)، 2002م.

* الاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط(2)، 2006م.

* اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، لإدورد فنديك، دار صادر، بيروت، 1896م.

* ألفية ابن مالك في النحو والصرف، لمحمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، ويليها نظم الآجرومية للعمريطي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان، ط(1)، 1992م.

* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق.

* أهدى سبيل إلى علمي الخليل، لمحمود مصطفى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط(1)، 2002م.

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمود مصطفى حلاوي، وأحمد سليم الحمصي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ط(1)، 1998م.

* إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل بن محمد أمين البغدادي، عني بتصحيحه: محمد شرف الدين، ورفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

* بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، لعبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، ط(17)، 2005م.

* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان- صيدا.

* البيان المبدي لشناعة القول المجدي، لسليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان النجدي، مطبعة القرآن والسنة.

* تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

* تاريخ الآداب العربية في القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، لرزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو، دار المشرق، بيروت، ط(3).

* تاريخ أشراف الحجاز 1840- 1883 (خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام)، لأحمد بن زيني دحلان، تحقيق وتحليل: محمد أمين توفيق، دار الساقي، بيروت- لبنان، ط(1)، 1993م.

* التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، تحقيق: عبد الرحمن الجبرين، وعوض القرني، وأحمد السراح، مكتبة الرشد، السعودية- الرياض، ط(1)، 2000م.

* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967م.

* التصريف العزي، لعز الدين الزنجاني، قرأه وضبط نصه: أبو عبد الله خليل بن أحمد.

* التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، تحققي: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(2)، 1992م.

* تقرير التحرير (في علم الأصول)، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أمير الحاج، دار الفكر، بيروت، 1996م.

* تكملة في تصريف الأفعال، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، بذيل شرح ابن عقيل، ومعه: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط(2).

* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط(1)، 2008م.

* التيسير فى القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، 1984م.

* جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط(28)، 1993م.

* الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1)، 1992م.

* حاشية تشويق الخلان على شرح الآجرومية للسيد أحمد زيني دحلان، لمحمد معصوم بن سالم السامراني السفاطوني، وبهامشها شرح دحلان، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

* حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية، لمحمد الخضري، تصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2003م.

* حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، ومعه شرح الشواهد للعيني، لمحمد بن علي الصبان، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط(1)، 1999م.

* حدود النحو، لشهاب الدين الأبذي، ضمن (كتابان في حدود النحو)، دراسة وتحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد- الأردن.

* حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، لعبد الرزاق البيطار، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار صادر، بيروت، ط(2)، 1993م.

* خزانة التراث، المكتبة الشاملة (cd) الإصدار الثالث.

* الخصائص، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.

* درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط(1)، 1998م.

* دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، للقاضي عبد النبي نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1)، 2000م.

* دور علماء مكة المكرمة في خدمة السنة والسيرة النبوية، لرضا بن محمد السنوسي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

* الرّد عَلى النّحاة، لأبي العباس بن مَضَاء القرطبي، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط(1)، 1979م.

* الذريعة إلى تصانيف الشيعة، لآغا بزرك الطهراني، دار الأضواء، بيروت.

* سراج القارئ المبتدي وتذكار المق407رئ المنتهي، لأبي القاسم علي بن القاصح، راجعه: علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط(3)، 1954م.

* سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط(1)، 1985م.

* شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط(1)، 2003م.

* شذا العرف في فن الصرف، لأحمد الحملاوي، راجعه: غالب المطلبي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط(1)، 2000م.

* شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح بن العماد الحنبلي، حققه: محمود الأرناؤوط، وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط(1)، 1986م.

* شرح الأزهرية، لخالد الأزهري، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.

* شرح الأشموني على الألفية، ومعه حاشية الصبان، وشرح الشواهد للعيني، لعلي بن محمد الأشموني، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط(1)، 1999م.

* شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط(1)، 1990م.

* شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1)، 2000م.

* شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي- ليبيا، ط(2)، 1996م.

* شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأستراباذي، مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت- لبنان، 1975م.

* شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الأستراباذي، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط(1)، 2004م.

* شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

* شرح طيبة النشر في القراءات، لشمس الدين بن أبي الخير بن الجزري، ضبطه وعلق عليه: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(2)، 2000م.

* شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لأبي القاسم محمد بن محمد النُّوَيْري، تحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 2003م.

* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل.

* شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط(1).

* شرح المفصل للزمخشري، لأبي البقاء بن يعيش، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1)، 2001م.

* شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لشمس الدين أحمد ديكنقوز، وابن كمال باشا، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط(3)، 1959م.

* صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، لأحمد بن علي القلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت.

* صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان، لمحمد بشير السهسواني الهندي، المطبعة السلفية ومكتبتها، ط(3).

* العقد الفريد، لأبي عمر بن عبد ربه الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1404هـ.

* علل النحو، لأبي الحسن بن الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط(1)، 1999م.

* عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

* غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير بن الجزري، عني بنشره: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، ط(1)، 1351هـ.

* فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحي الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط(2)، 1982م.

* قرة العين بفتاوى علماء الحرمين، لحسين بن إبراهيم المغربي الأزهري المالكي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط(1)، 1937م.

* الكافية في علم النحو، لجمال الدين بن الحاجب، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط(1)، 2010م.

* الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط(3)، 1988م.

*كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م.

* الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

* الكنز في القراءات العشر، لأبي محمد عبد الله الواسطيّ، تحقيق: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط(1)، 2004م.

* اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط(1)، 1995م.

* لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ط(1).

* محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومفترى عليه، لمسعود الندوي، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض- السعودية، 1984م.

* المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة، لأبي الخير عبد الله مرداد، اختصار وترتيب وتحقيق: محمد سعيد العامودي، وأحمد علي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة- السعودية، ط(2)، 1986م.

* مشاهير علماء نجد وغيرهم، لعبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الوهاب، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، ط(1)، 1972م.

* معارج القدس في مدراج معرفة النفس، لأبي حامد الغزالي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

* معجم المؤلفين، لعمر كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

* معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف بن إليان بن موسى سركيس، مطبعة سركيس بمصر، 1928م.

* معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة- مصر، ط(1)، 2004م.

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط(6)، 1985م.

* مفاتيح العلوم، لأبي عبد الله الخوارزمي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط(2).

* مفتاح العلوم، لأبي يعقوب السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(2)، 1987م.

* المفتاح في الصرف، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1)، 1987م.

* المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

* المهذب في علمِ أصول الفقه المقارن (تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية)، لعبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط(1)، 1999م.

* الموسوعة العربية الميسرة، لمجموعة من الأساتذة، دار الشعب، 1987م.

* موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط(1)، 1996م.

* هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.

* نزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر في تراجم رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر، لأحمد بن محمد الحضراوي المكي الهاشمي، تحقيق: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة بسورية، دمشق، 1996م.

* الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لمحمد محيسن، دار الجيل، بيروت، ط(1)، 1997م.

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد السلام هارون، وعبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(2)، 1987م.

* الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، لعبد الفتاح القاضي، مكتبة السوادي للتوزيع، ط(4)، 1992م.